ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.com

Intellectual Ideological Differences in the Tunisian National Movement 1933-1937

Dr. Awad Ibrahim Khader Al-Obaidi [1]
Dr. Hassan Ali Khudair Al Obeidi[1]

College of Education for Human Sciences

***Keywords*:**
French provocative attempts at the feelings of Tunisian Muslims until 1933
The issue of naturalization and its repercussions on the internal situation of Tunisia
Celebration of the monument to the Bishop of Lavegeri in 1925

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Jun. 2016
Accepted 22 January 2016
Available online 05 xxx 2016

A B S T R A C T

France made Tunisian France country is priorities, in order to surpass the French natienam, as well as finding educated class French culture works to their advantage, in the twenties of the last century wana had gone more in provocation acts, in an attempt to celebrate the fiftieth anniversary of its occupation of Tunisia in 1929, bisedes as its intention to establish a conference hav in 1930, at that time men national movement hav role in resisting those policies, although that role was limited to dispprava submit petitions and send delegations to the Beys to show their opposition to such provocative practices, because that acts national movement has been exposed to harassment, detention and banishment of protection authority,

© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.2018.05

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الخلافات الايدلوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية 1933 - 1937

م.د عواد إبراهيم خضر العبيدي/ جامعة تكريت/ كلية العلوم الإنسانية
م.د حسن علي خضير العبيدي/ جامعة تكريت/ كلية العلوم الإنسانية

الخلاصة

جعلت فرنسا فرنسة البلاد التونسية من أولوياتها، من أجل تفوق العنصر الفرنسي، وكذلك إيجاد طبقة مثقفة ثقافة فرنسية تعمل لصالحها، وفي عشرينات القرن الماضي تمادت اكثر في استفزازها، وذلك في محاولتها الاحتفال بالذكرى الخمسين لاحتلالها تونس عام 1929، فضلاً عن نيتها إقامة المؤتمر الأفخارستي عام1930، وكان لرجال الحركة الوطنية دوراً في مقاومة تلك السياسات، مع أنَّ ذلك الدور اقتصر على الاستنكار وتقديم العرائض وإرسال الوفود إلى البايات لإظهار معارضتهم لتلك الممارسات الاستفزازية، مع هذا فقد تعرضت الحركة الوطنية إلى التنكيل والاعتقال والنفي من سلطة الحماية،

* *Corresponding author: E-mail* : adxxxx@tu.edu.iq

إذ نفي عبد العزيز الثعالبي زعيم الحزب الدستوري التونسي إلى خارج تونس، ولم يعد إليها حتى عام 1937 .

في حقيقة الأمر أنَّ الفرق بين الاتجاهين، هو أنَّ الجيل القديم كان عربي المنبت والمنشأ، إذ أنَّ مؤسسه وجميع أعضائه أصحاب فكرة عربية إسلامية متشبعين بالثقافة العربية التي تلقوها بجامع الزيتونة، متأثرين بالحركة القومية التي ظهرت في المشرق، أما الجيل الجديد فقد كانوا من الشباب الذين تلقوا ثقافة فرنسية وتشبعوا بالفكرة الأوربية والحضارة الأوربية، فكان تأثير الغرب وفرنساً كبيراً فيهم، وهذا ما جعلهم في نهاية الأمر عن الانحراف عن الخط العربي والإسلامي والاتجاه نحو القطرية والعمل على التعاون مع فرنسا .

أن تباين التكوين الفكري والاجتماعي بين أعضاء اللجنة التنفيذية (ما بين قدماء وجدد)، هو الذي أدى البروز التناقضات وتعمقها بنيهما، ولم تكن هنالك فروق جوهرية ما بين الجيل القديم والجيل الجديد، بل كانت توجد منهجية وأسلوب متميز في تناول القضية الوطنية، وكذلك تحديث للغة الخطاب ومحتواه، وأنَّ الصراع ما بين المحافظين القدامى والشباب الجدد، متمثلاً بجيل الشباب المتطلع نحو التجديد والمتأثر بالضارة الغربية الذين قرروا الاتصال بالجماهير الشعبية وإشراكهم في الحركة الوطنية، وهذا ما يفسر بجاحهم على حساب القدامى .

المقدمة

مرت الحركة الوطنية التونسية منذ ظهورها على الساحة لمقاومة الاحتلال الفرنسي، بمنعطفات كبيرة جداً، كادت أنَّ تضعف دورها الوطني في سبيل تحقيق المطالب المشروعة للشعب التونسي، تمثلت تلك المنعطفات، أولاً، بالسياسة الاستعمارية لسلطة الحماية الفرنسية، من خلال محاولاتها الاستفزازية لمشاعر الجماهير العربية الإسلامية في تونس، إذ سلكت السلطة الفرنسية منذ فرض حمايتها سبلاً كثيرة، جعلت في مقدمتها فرنسة البلاد التونسية، من أجل تفوق العنصر الفرنسي، وكذلك إيجاد طبقة مثقفة ثقافة فرنسية تعمل لصالحها، وفي عشرينات القرن الماضي تمادت اكثر في استفزازها، وذلك في محاولتها الاحتفال بالذكرى الخمسين لاحتلالها تونس عام 1929، فضلا عن نيتها إقامة المؤتمر الأفخارستي عام1930، وكان لرجال الحركة الوطنية دوراً في مقاومة تلك السياسات، مع أنَّ ذلك الدور اقتصر على الاستنكار وتقديم العرائض وإرسال الوفود إلى البايات لإظهار معارضتهم لتلك الممارسات الاستفزازية، مع هذا فقد تعرضت الحركة الوطنية إلى التنكيل والاعتقال والنفي من سلطة الحماية، اذ نفي عبد العزيز الثعالبي زعيم الحزب الدستوري التونسي إلى خارج تونس، ولم يعد إليها حتى عام 1937 .

مرت الحركة الوطنية بمرحلة ركود حتى ثلاثينيات القرن الماضي، إذ انتعشت من جديد على اثر قدوم مجموعة من الشباب المتحمس والمتعلم في الجامعات الفرنسية، وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة، وكان لأولئك الشباب دوراً كبيراً في مقاومة المحاولات الفرنسية تجنيس الشباب وغيرها، وإثارة الشارع بإقامة التظاهرات والاضطرابات ضد تلك الممارسات، فضلاً عن ذلك، فقد أسسوا جريدة للتعبير عن أفكارهم وآراءهم هي جريدة صوت التونسي ومن ثم تحولت إلى العمل التونسي، وسموا بعد ذلك بجماعة (كتلة العمل الوطني)، ونتيجة لمواقفهم الوطنية تم انتخابهم في الهيئة التنفيذية للحزب الدستوري في مؤتمر نهج الجبل عام 1933، مع أعضاءها القدامى في الحزب، بسبب الخلافات الفكرية والاجتماعية بين أعضاء الحركة المتمثلين بجيل الشباب الذين رأوا أنَّ سياسات الجيل القديم الثعالبي ورفاقه أصبحت بالية وعفى عليها الزمن ولم تعد تتناسب والمرحلة الجديدة التي تمر بها تونس، بدأت الخلافات على الرغم من انه لم تمضي مدة كبيرة على التوافق بين الجيلين، إذ سرعان ما دب الانشقاق بينهما وصولاً إلى تقسيم الحزب في 2 آذار 1934 على قسمين، الحزب الدستوري القديم(اللجنة التنفيذية) يضم الثعالبي وصحبه، والحزب الدستوري الجديد(الديوان السياسي) ضم بورقيبة وجماعته في كتلة العمل الوطني .

في حقيقة الأمر أنَّ الفرق بين الاتجاهين، هو أنَّ الجيل القديم كان عربي المنبت والمنشأ، إذ أنَّ مؤسسه وجميع أعضائه أصحاب فكرة عربية إسلامية متشبعين بالثقافة العربية التي تلقوها بجامع الزيتونة، متأثرين بالحركة القومية التي ظهرت في المشرق، أما الجيل الجديد فقد كانوا من الشباب الذين تلقوا ثقافة فرنسية وتشبعوا بالفكرة الأوربية والحضارة الأوربية، فكان تأثير الغرب وفرنساً كبيراً فيهم، وهذا ما جعلهم في نهاية الأمر عن الانحراف عن الخط العربي والإسلامي

والاتجاه نحو القطرية والعمل على التعاون مع فرنسا .

جاء اختيار العنوان منذ عام 1933 بداية الخلافات بين الحركة الوطنية، أما عام 1937 فهو قيام المؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد، وجاء البحث ليسلط الضوء على تلك الخلافات، ودور السلطة الفرنسية في توسع شقتها بين أعضاء الحركة الوطنية، إذ عملت سلطة الحماية على اتخاذ الأساليب كافة من ترغيب وترهيب، فضلاً عن استمالة عددٍ من الوطنيين بالوعود الكاذبة بإقامة إصلاحات ومنح حريات، لكنها في النهاية كانت تلك لإثارة الخلافات وزيادة الانشقاقات بين الأعضاء .

ركز المحور الأول على السياسة الاستفزازية للسلطة الفرنسية لمشاعر المسلمين التونسيين حتى عام 1933، وأما المحور الثاني فناقش الخلافات والصراع في قيادة الحركة الوطنية في تونس من عام 1933 إلى عام 1934، واحتوى البحث كذلك على خاتمة بينت أهم الاستنتاجات التي وصل إليها البحث .

أولاً: محاولات السلطة الفرنسية الاستفزازية لمشاعر المسلمين التونسيين حتى عام 1933

1 – قضية التجنيس وتداعياتها على الوضع الداخلي التونسي

اتجهت سياسة فرنسا في تونس نحو فرنسة البلاد[i]، وسلكت لذلك سبلا كثيرة جعلت في مقدمتها تحقيق تفوق العنصر الفرنسي في البلاد، فلم تقتصر على تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس وتوظيفهم بدلاً من السكان الأصليين، والإغداق عليهم من الميزانية التونسية بالمرتبات الضخمة، والمنح المتعددة، ومنحهم الأراضي الخصبة التي تنتزعها من أصحاب البلاد، بل أنَّها سهلت على الأجانب وحتى على التونسيين انفسهم الحصول على الجنسية الفرنسية، ولم تحترم في تنفيذ تلك الخطة القوانين الدولية الخاصة بالجنسية، ولا السيادة التونسية التي اعترفت بها في المعاهدات، بل سارت في تنفيذ ذلك البرنامج على مراحل متعددة، فأصدرت مختلف القوانين الفرنسية من جهة، وأجبرت باي تونس أحمد بن علي (1929–1942) من جهة أخرى على إصدار أوامر لتحقيق الغرض نفسه[ii].

كانت الجنسية الفرنسية تمنح للأجانب المقيمين في فرنسا بمقتضى قانون صدر عام 1857، أمَّا بالنسبة للإقامة في تونس، فلا تعطي لهم الحق في اكتساب الجنسية الفرنسية، لأن الأراضي التونسية لا تعدَّ ارض فرنسية، إلاَّ ان فرنسا بعد ان فرضت حمايتها على تونس، عملت على تذليل تلك العقبة من جهة، وعملت على جعل الحصول على الجنسية التونسية مستحيلاً، في حين سهلت أسباب الخروج منها، ومن تلك القوانين قانون 26 حزيران 1889 الذي يقضي بأن المرأة الفرنسية التي تتزوج أجنبياً لا تتبع جنسية زوجها، إلا إذا كانت قوانين الدولة التي ينتمي إليها زوجها تفرض عليها جنسيته، وبذلك أغلقت الباب أمام حرية الإرادة الفردية في تقرير الجنسية في حال السحب الإجباري والإلزامي للجنسية على الزوجة[iii] علماً ان تونس المحمية من فرنسا ليس بوسعها إصدار قانون سحب جنسية الزوجة الفرنسية المتزوجة من التونسي.

صدر مرسوم يمد قوانين التجنيس (والمطبقة في فرنسا) بالمقيمين الأجانب في تونس في عام 1897، إذ يحق للرعايا الأوربيين طلب الجنسية الفرنسية، بعد إقامة مدة معينة في تونس وذلك المرسوم يعد إجراء خطيراً بالنسبة للسيادة التونسية، إذ جعل إقامة الأجانب في تونس من الأمور التي تكسب الجنسية الفرنسية، فكانه عدَّ الأراضي التونسية جزءً من الأراضي الفرنسية، وهو اعتداء صارخ على حقوق السيادة التونسية التي اعترفت بها سلطة الحماية الفرنسية في

المعاهدات[iv].

سحبت الجنسية التونسية في عام 1921، واستبدلت بالجنسية الفرنسية للأجانب الذين ولد أجدادهم بتونس عدا

الإيطاليين الذين بقيت لهم امتيازات قانونية خاصة، وذلك لأن فرنسا تعلم عند تطبيقه عليهم سيؤدي إلى ردود فعل عنيفة في إيطاليا[v] .

قامت السلطات الفرنسية بمحاولات الاستلاب والتغريب المفروضة على الشعب التونسي، في إصدار قانون التجنيس بتونس في 20 كانون الأول 1923[vi]، مرغباً التونسيين في تعويض جنسيتهم بالجنسية الفرنسية وواعداً إياهم بالامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون ومنها الثلث الاستعماري[vii] أي الثلث زائدا على مرتباتهم[viii].

كان المقصود من إعلان وتنفيذ هذا القانون الإجهاز على الذاتية الوطنية والشخصية العربية الإسلامية لتونس بشكل قانوني لإتمام عملية الألحاق المفروض بالقوة حتى ذلك الوقت، لكن وعي الشعب التونسي لخطر التجنيس وشدة تمسكه بتأريخه العربي ودينه الإسلامي وقوة اعتزازه بالانتساب إلى الحضارة العربية الإسلامية، كل ذلك فوت الفرصة على تمرير الخطة الفرنسية الخبيثة، إذ لم يقف أبناء تونس مكتوفي الأيدي، بل اندفعوا ليعلنوا عن غضبهم على السلطات الفرنسية وتدخلها في شؤونهم الداخلية والدينية واعتمادها سياسة التفرقة المبنية على الاضطهاد الديني، وكان لعلماء الدين الدور الأساسي في دعم تلك التظاهرات، بإصدارهم الفتاوي الدينية بحق المسلمين الذين يتجنسون بجنسية المحتل، وبينوا أنَّ المسلم إذا تجنس بالجنسية الفرنسية الزمه أنَّ يعرض عن إحكام شريعته وينبذها بتجرده عن دينه[ix]، إذ نصَّ قانون التجنس على أنَّ يلزم:" المتجنس بإتباع سائر أحكام القوم الذين اختارهم للانضمام إليهم عن طيب نفس وأن خالفت تلك الإحكام ديانته"[x].

عمل الحزب الدستوري التونسي على إبعاد التونسيين عن الجنسية الفرنسية، فشن حملة إعلامية واسعة ضد هذا المشروع، ودعا إلى عدم دفن المتوفي من المتجنسين في مقابر المسلمين، ذلك أنَّ المتجنس بالجنسية الفرنسية هو خارج عن الملة المحمدية[xi] .

برزت قضية التجنيس مرة أخرى على الساحة التونسية في عام 1932، إذ أثار اعتناق الجنسية الفرنسية من التونسيين جدلاً واسعاً في الأوساط الدينية، وصدرت فتاوي مضادة لذلك المشروع، أبرزها الفتوى التي أصدرها مفتي بنزرت الشيخ إدريس الشريف، التي اقر فيها ان المتجنس مرتد والمرتد لا يصلى عليه ولا يدفن في المقابر الإسلامية، إذ شهدت تلك السنة رفض دفن المتجنس في مقابر المسلمين في بنزرت وغيرها من المدن في (قفصة والجريد وصفاقس والساحل وتونس العاصمة، وهو ما دفع السلطة الاستعمارية لدفع عدد من الشيوخ إلى إصدار فتاوي ترد بها على مفتي بنزرت، وعدت تلك الفتاوي أنَّ المسلم مرتد، إلاَّ إنها تركت الباب مفتوحاً أمامه لإعلان التوبة، لكن ذلك الأمر سارع من وتيرة الحركة الاحتجاجية التي يقودها طلبة جامع الزيتونة في شكل إضرابات وتظاهرات[xii].

بدأ الطلبة المتخرجون من الجامعات والمعاهد الفرنسية للدخول في النضال السياسي بقوة، في عام 1932، وهم من الشباب المتحمس والمثقف ثقافة غربية، أسسوا جريدة مستقلة ناطقة بالفرنسية للتعبير عن آراءهم وأفكارهم، سميت جريدة العمل التونسي[xiii]، ومنذ ذلك الحين، صار يطلق على أولئك الشباب باسم (جماعة العمل التونسي)، وكانت تلك الجريدة فرصة لإظهار شخصية الحبيب بورقيبة[xiv] زعيماً للاتجاه الجديد الذي يريد بناء الوطن على أسس اجتماعية وسياسية حديثة، فضلاً عن ذلك، فقد شنت الجريد حملة كبيرة على قانون التجنيس لما يمثله من خطر يهدد الهوية العربية الإسلامية، إذ روجت لفتوى منع دفن المتجنسين بالجنسية الفرنسية في المقابر الإسلامية، فكثرت المصادمات الشعبية وقوات السلطة الاستعمارية الفرنسية في عدد من المدن التونسية، بمناسبة وفاة عددٍ من المتجنسين إلى ان اضطرت السلطة في نهاية الأمر لتخصيص أماكن لدفن المتوفين من المتجنسين خارج المقابر الإسلامية، فكان انتصاراً كبيراً أحرزته الحركة الوطنية بوجه عام وجماعة جريدة العمل التونسي بوجه خاص[xv].

كان مشروع التجنيس سيفاً ذو حدين موجهاً أساساً ضد الشعب للقضاء على شخصيته الوطنية والأخلاقية، وضد الحزب الدستوري لأحداث الشقاق في صفوفه، وجاء مكملاً لعملية إغراء المعتدلين المنخرطين في انتخابات المجلس الكبير، وبما ان النخبة التونسية المثقفة كانت أما ذات ثقافة عربية إسلامية خريجو جامع الزيتونة[xvi] وأما ذات ثقافة غربية فرنسية خريجو مدارس ومعاهد باريس، إذ عملت السلطة الفرنسية على امتصاص الفئة الثانية المثقفة ثقافة أوربية، والقضاء على

الفئة الأولى ذات الثقافة العربية الإسلامية، وذلك لشل الحركة الوطنية، إلاَّ أنَّ النخبة ذات الثقافة الأوربية لم تكن كلها مسلوبة الشخصية الوطنية، فمنها من قبل التجنس بالجنسية الفرنسية ومنها من رفض، والسبب في ذلك هو تفاوت حظوظ أعضائها من التعليم العربي الإسلامي بين المتين والمهلهل[xvii] .

وطويت صفحة التجنيس نهائياً في عام 1933، وأخفقت السياسة الفرنسية في ذلك الأمر، إذ شعر الشعب التونسي بخطرها ووقف صفاً واحداً في معارضتها، مما أدى إلى اضطرابات وحوادث دامية أصبحت مشهورة في التاريخ التونسي[xviii].

2- الاحتفال بمناسبة نصب تمثال للأسقف لافيجري عام 1925

احتفلت سلطات الاحتلال الفرنسية في عام 1925 بمناسبة نصب تمثال للراهب الكاردينال لافيجري[xix]، يمثل أخذ الصليب بيده اليمنى، والإنجيل بيده اليسرى، أمام الباب الرئيس لمدينة تونس العاصمة، ذلك الأسقف الذي اشتهر بتأريخ الجزائر بتحمسه الشديد للتنصير وإغراء أبناء المسلمين والأطفال منهم بالتحول عن دينهم، فضلاً عن ذلك فقد أدى دوراً كبيراً في بلورة الرأي العام للاحتلال في المغرب العربي[xx].

أدى الاحتفال إلى استفزاز رجالات الحركة الوطنية التونسية وأبناء الشعب العربي في تونس على حد السواء، إذ دعا حزب الدستور إلى مقاطعة الاحتفالات والقيام بتظاهرات شعبية للتنديد بالسياسة الفرنسية، وأراد المواطنون تحطيم التمثال فوقعت صدامات مع قوات السلطة الفرنسية، استشهد خلالها الكثير من أبناء الشعب التونسي وزج البعض الآخر بالسجن وعطلت جريدة الحزب (مرشد الأمة) وضيقت على الصحافة والحريات الشخصية، بيد ان أبناء تونس لم يرضخوا للإجراءات التعسفية فبقوا ينددون ويتظاهرون ضد تصرفات سلطة الاحتلال الفرنسية[xxi].

3 – انعقاد المؤتمر الافخارستي عام 1930

أدت تصرفات السلطة الفرنسية التعسفية إلى انتشار الروح الوطنية في تونس، وحدثت أثناء ذلك حادثة كبيرة كان لها اثر فعال في انتشار الوعي الوطني من جديد، ويرجع إليها الفضل في استئناف الشعب التونسي لكفاحه السياسي الذي لم يتوانَ فيه، وكانت الحادثة هي انعقاد المؤتمر الافخارستي[xxii] من 7 تشرين الثاني1930 الذي عدَّه الفرنسيين (حملة صليبية تاسعة)، في حين رأى التونسيون انعقاد المؤتمر في بلاد إسلامية مساً بكرامتهم وإهانة لدينهم[xxiii].

أراد الاحتلال ورجال الدين النصارى بمؤتمرهم ذلك ان يقنعوا الشعب العربي في تونس بأن الاحتلال الفرنسي هو عمل طبيعي، بل عودة الأمور إلى طبيعتها، وعلى حد زعمهم فقد آتى الفرنسيون لتخليص الأرض التونسية من الوجود العربي الذي أتى غازياً لتلك الأرض الرومانية، واستفاضوا في شرح تلك الدعوة وفي الحديث عن مزايا الاحتلال وحضوره الذي يريد العودة بالتونسيين إلى اصلهم المسيحي الروماني، وعد العرب غزاة ومحتلين[xxiv].

وكان انعقاد المؤتمر خير مثال على الهجوم الاستعماري على الهوية العربية الإسلامية، نظراً إلى ما كان يرمي إليه من محاولة إعادة إحياء المسيحية في تونس لتحل محل الإسلام، وقد وقع الاختيار على قرطاج لأنها تحتوي اقدم الكنائس في أفريقيا، فضلاً عن احتواءها جثمان لويس التاسع قائد الحملة الصليبية الثامنة على تونس في القرن الثالث عشر الميلادي[xxv].

عدَّ لانعقاد المؤتمر بتونس بالذات اكثر من معنى، فهي بنظر الفرنسيين أرض فرنسية، وقرطاج رقعة مسيحية رواها دم ملك فرنسا القديس لويس، ولذلك انعقد المؤتمر تحت إشراف المقيم العام[xxvi] منصرون(Franois Maneron) 1929-1933، والكاردينال لومتر(Lemaiter) بالنسبة للفرنسيين، وتحت إشراف الباي ورجال دولته بالنسبة للتونسيين، استغلت الصحف الاستعمارية منصبي الشيخين، شيخ الإسلام وشيخ الإفتاء ونفوذهما الأدبي في الأوساط الشعبية لكسب رضى المسلمين على انعقاد المؤتمر بالترويج بأنهما وافقا على المشاركة فيه، وهذا ما نفاه الشيخين، إذ أصدرا تكذيباً لذلك النبأ وأكداً فيه رفضهما دعوة المؤتمر، لأن غرضه منافٍ لمنصبيهما الأدبي والإسلامي[xxvii].

فجر انعقاد المؤتمر الأفخارستي في تونس حركة احتجاجية بدأت بالعرائض التي طالبت الباي بالانسحاب من العضوية

الشرفية للمؤتمر، مروراً بالتحركات التي شهدها الجامع الأعظم (الزيتونة) بقيادة شيخ الإسلام الحفصي الذين دارت بينهم وبين أعضاء المؤتمر جدلاً واسعاً وحاداً فندوا فيه بمزاعم القساوسة الاستعماريين، وانتهاءً بالتظاهرات والتجمعات التي شهدتها المؤسسات التعليمية والدينية، إذ وقعت المطالبة بإعلان الجهاد مما أدى إلى امتزاج الديني بالوطني في مقاومة الاحتلال[xxviii] .

في ما يخص الحزب الدستوري فقد كان موقفه من المؤتمر، فقد عدوه حملة صليبية جديدة على تونس، وكتب احتجاجاً وجهه إلى الباي أحمد ورجال دولته نبههم إلى خطورة الموقف مخاطباً الباي:" فقد رأينا ان نلفت نظر جنابكم إلى أنّ المؤتمر جاء ذا صبغة لا تسمح معها منزلتكم من الإسلام في الاستمرار بالمشاركة فيه"[xxix].

إلا أنَّ الباي لم يولي اهتماماً إلى حركة الاحتجاجات التي آثارها الحزب الدستوري، على الرغم من أن الحزب لم يقم بتلك الحركة لوحده، بل شاركته فيها مختلف الأحزاب والمنظمات الفرنسية (الشيوعية والاشتراكية والراديكالية) الذين عملوا على إبعاد الطابع الرسمي للمؤتمر الافخارستي وتمويله رسمياً من طرف الحكومة، واحتجوا على الحكومة الفرنسية باسم الحرية الدينية ومبدأ حياد الحكومة فيما يتعلق بالقضايا الدينية[xxx].

عبر رجال الحركة الوطنية عن سخطهم على العلاقة المتينة التي تربط الاحتلال بالكنيسة من أجل القضاء على الدين الإسلامي في تونس، وحاولوا إثارة حمية الباي أحمد الإسلامية عن طريق الاحتجاجات التي بعثوها إليه، والمقالات الصحفية والخطب التي كان أعضاء الحزب يلقونها في الأوساط الطلابية، ولكن الباي أحمد أصر على البقاء عضواً شرفياً للمؤتمر الافخارستي، وعبر عن مساندته المطلقة لمبادئه وأهدافه[xxxi].

كانت ردة فعل الشعب التونسي كبيرة على انعقاد المؤتمر، فقد خرجوا بتظاهرات صاخبة، وقد اضرب العمال عن العمل في تونس العاصمة وبنزرت يوم نزول المؤتمرين في مدنهم، وكانت تلك بينة على رفض الشعب لهم، وعم الأضراب حتى التجار الصغار، الأمر الذي اجبر شيخ المدينة وأعوانه وأعضاء الغرف التجارية بالنزول إلى المدينة، وإجبار التجار على فتح دكاكينهم، والقت السلطة الفرنسية القبض على الرافضين وزجت بهم في السجون، وبادرة السلطة إلى قمعهم بالقوة، لكن ذلك لم يزد أبناء الشعب إلاَّ إصراراً فخرجوا مرة أخرى إلى المدينة واحتجوا لدى الوزير الأكبر على إيقاف أصحابهم وطالبوا بأطلاق سراحهم، وتواصلت التظاهرات الطلابية والسخط الشعبي، مما اجبر سلطة الحماية على إطلاق عددٍ من الطلبة وإبقاء بعضهم على ذمة التحقيق[xxxii].

أن إصرار سلطات الحماية الفرنسية على تنظيم المؤتمر وبذلك الشكل والمحتوى ليؤكد حقيقة الحقد الصليبي الدفين وكرههم الشديد للإسلام والمسلمين وبالنهاية فإن تنظيم ذلك المؤتمر يكون قد فضح وكشف نياتهم الخبيثة أكثر مما خدمهم وفي الوقت نفسه عززَّ ردَّ فعل الوطنيين التونسيين تجاه ذلك المؤتمر وعن عمق تمسكهم بعروبتهم ودينهم الإسلامي الحنيف.

4 – الاحتفاء بمناسبة مرور خمسين عاماً على احتلال تونس(1881–1931)

أقدمت السلطات الفرنسية وبمناسبة مرور خمسين عاماً على احتلالها لتونس على إقامة احتفالات كبيرة ودعوة رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك لزيارة تونس وبالطبع خصص جزء من الميزانية التونسية للأنفاق على الاحتفالات، إذ خصصت الإقامة العامة، خصصت (2) مليون جنيه لعقد مجمع كنسي وصفه أحد الأساقفة :" بأنه سيكون مظهراً للصليبية الجديدة المسالمة على حد زعمه"[xxxiii].

وعن هذا يقول الحبيب بو رقيبة:" وفي نهاية عام 1930 شاع خبر مفاده أن سيحتفل في العام القادم بالذكرى الخمسين لاحتلال تونس من طرف الجيش الفرنسي ولجمع الناس على أن هذا الاحتفال سيكون نكبة أخرى"[xxxiv].

وإزاء تلك التصرفات اجتمعت الطبقة المثقفة في تونس من الحزب الدستوري وأعيان البلد بمؤتمر عام في 30 تشرين 1931، قررت فيه مضاعفة نشاطها في مقاومة الاحتلال الفرنسي، وقرر المجتمعون إعادة انتخاب هيئة جديدة لإدارة وتحرير جريدة الصوت التونسي[xxxv]، وكان من أبرز أعضاءها الحبيب بورقيبة، والطاهر صفر وصالح فرحات[xxxvi].

وتمكن ذلك الجيل أن يفتح الجريدة من جديد، وقاموا بحملة ضد الاحتلال وفضح مخططاته الأثيمة، فضلاً عن ذلك قام الشباب التونسيين بحملة دعائية مكثفة، حثوا فيها السكان على مقاطعة تلك الاحتفالات، وللتعريف بالقضية الوطنية، في حين أرسلت جريدة الصوت التونسي عدداً من الشباب وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة لتغطية أعمال مؤتمر (رابطة حقوق الأنسان والمواطن) المنعقد في مدينة فيشي عام 1931، وكان من نتائج تلك الحملة الصحفية المناهضة لنظام الحماية، بدعوى صاحب الجريدة الشاذلي خير الله للتخفيف من لهجة المحررين ضد سلطة الحماية، وحين نقلت تلك الدعوى لهم، إذ استقال عدد من الوطنيين من الجريدة، وحاولت السلطة الفرنسية مواجهتهم والقضاء عليهم وعلى نشاطهم فقدمتهم للمحاكمة عام 1931، ولكن الشعب تضامن معهم وقام بتظاهرات في الشوارع، أجبرت سلطات الاحتلال على التراجع عن المحكمة، وقد رأت في النهاية أن تعدل عن إقامة الاحتفال، فكان لذلك انعكاس إيجابي على مسار الحركة الوطنية الصحيح، وعمت الفرحة الشعب، ثم بادر أولئك الشباب إلى إصدار جريدة وطنية تعبر عن آرائهم بإدارة الحبيب بورقيبة مع أنهم ظلوا نوعاً ما متماسكين داخل الحزب الدستوري مع الأعضاء القدامى[xxxvii] .

وكان الشباب المثقفين بالثقافة غربية يختلفون في آراءهم وخطابهم السياسي مع الأرستقراطيين المحافظين القدامى من الحزب الدستوري، ولذلك كان الشباب اقدر على استعمال الصحافة لإظهار نشاطهم السياسي، وما يؤكد بروز بوادر الخلاف بين الشباب والأعضاء القدامى، ظهور عدد من المقالات التي نشرت في جريدة صوت التونسي، وجود نزعتين مغايرتين في ما بينها فيما يخص قيادة العمل الوطني والوقوف بوجه السلطة الفرنسية والحصول على الاستقلال النهائي لتونس، في حين كان قدماء الحزب يتبنون خطاباً اقل حدة لتحقيق أهدافهم[xxxviii].

ألتف الشعب التونسي حول أولئك الشباب الذين رأوا فيهم نشاطاً كبيراً وحماساً متدفقاً، وإقداماً متزايداً، وتكّون لهم مركز ممتاز بين قادة الرأي العام وأصبح الشعب يعقد عليهم آمالاً كبيرة في السير به نحو الخلاص وإنقاذه من براثن الاستعمار[xxxix].

ويتضح مما سبق، ان تلك الأحداث التي مرت على تونس قد رافقها خلافات جديدة بين قادة الحركة الوطنية التونسية المتمثلين بالحزب الدستوري، إذ أخذت تلك الخلافات تتأزم وأصبحت الحركة الوطنية تمر بمرحلة صعبة، فالدستوريون غير متفقين على توحيد خطط وأساليب العمل التي تعدَّ أساساً في عمليات الكفاح الثوري، إذا ظهرت مجموعة من الشباب أخذت تعمل على انتزاع مبادئه وإخراجه من اطار العمل التقليدي إلى اطار جديد يتلاءم مع تطور المرحلة التي تمر بها الحركة الوطنية التونسية.

ثانياً: الصراع في قيادة الحركة الوطنية التونسية 1933-1937

في ظل الظروف التي مرت على تونس ولاسيما القضايا الجوهرية التي مست مشاعر المسلمين التونسيين، من سياسات السلطة الاستعمارية الفرنسية كالتجنيس وغيرها، أخذ الحزب الدستوري يعمل على توحيد الصفوف، وجمع العناصر القديمة وعناصر الشباب الجديدة، ورأى أنَّ الوقت قد حان لتنظيم الحزب من جديد، على أسس متينة، ووضع خطط ملائمة للظروف ومسايرة لما اكتسبه الشعب من وعي وطني، وكان الدافع لسلوك ذلك الاتجاه الجديد هو ما رآه الحزب من نشاط واندفاع وكفاءة في عناصر الشباب الجديدة[xl]. وسيتم درج أهم المشاكل:-

1 - مؤتمر نهج الجبل[xli].

رأى الحزب الدستوري، أن الوقت قد حان لإعادة تنظيم من جديد على أسس متينة، فشرع في وضع خطط ملائمة لظروف تلك المرحلة ومسايرة لما اكتسبه من وعي وطني وتعبئة واسعة، وكان الدافع لسلوك ذلك الاتجاه الجديد هو ما وقف عليه الحزب الدستوري من نشاط واندفاع متمثلين بهيئة تحرير جريدة العمل التونسي، لمواقفهم من قضايا التجنيس والحجاب، عقد الحزب مؤتمراً له في مدينة تونس العاصمة يومي 12-13 آيار 1933، تم أثناءها قبول جماعة العمل التونسي بأجماع المؤتمرين في اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري[xlii].

أصدر المؤتمر ميثاقاً وطنياً بين في ديباجته:" إنَّ سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلاً ذريعاً، بعد تجربة دامت سنوات طويلة، وأن الغاية التي يرمي إليها الحزب هي تحرير البلاد، ومنحها دستوراً يحفظ شخصيتها، ويحقق لها سيادتها

بين الأمم المتمدنة المتصرفة في شؤونها"[xliii].

عند افتتاح المؤتمر ألقى الحبيب بورقيبة، رئيس تحرير جريدة العمل التونسي الناطقة بالفرنسية، والممثل للشباب الجديد المثقف خطابا منهجياً شرح فيه الأسباب الداعية إلى التجمع وأهدافه، ولخص خطابه في مقال أصدره في جريدة العمل التونسي قال فيه:" منذ زمن قريب كان اثر الحركة الواسعة التي أحدثناها في الأمة التونسية، ان استغلت الأفكار بمسألة اتحاد كل المناضلين وكل الطاقات وكل قوى المقاومة الوطنية، وكان ذلك نداءً صاخباً من أعماق البلاد لا تغفر لنخبتها ان تشتت جهودها من الأحداث الخطيرة التي حدثت أثناء الأسابيع الأخيرة ولاسيما من عزم الحكومة الفرنسية على القضاء على الحركة الوطنية التونسية ان اقتنع اشد الناس تعنتاً بضرورة قيام جبهة موحدة في وجه المساعي الخادعة التي يديرها أصحاب التفوق الذين أصبحوا في حيرة وارتباك الحزب الدستوري العظيم... بما له من تنظيم عنيد، هو الجهاز الملائم تماماً والقادر على الجمع والتوحيد بين كل النزاعات الوطنية بشرط العدول عن طرقه البالية وبرنامجه القديم الذي تجاوزته الأحداث ولم يعد يستجيب لتطلعات الشعب العميقة"[xliv].

والواضح من خطاب بورقيبة أنه دعا قادة الحزب الدستوري القدامى إلى ترك برنامجهم القديم لأنه لم يعد يتلاءم مع إرادة الشعب بحسب رأيه، وهو ما يفسر الخلاف بالمنهج في أسلوب العمل الوطني بين قيادة الحزب القديمة وبين العناصر الشابة وعلى رأسهم بورقيبة.

وأصدر المؤتمر قراره بعد الاعتبارات الأولية معلناً:" ان الغاية التي يرمي إليها الحزب من العمل السياسي هي تحرير الشعب التونسي، ومنح البلاد نظاماً صالحاً مستقراً في شكل دستور يحفظ الشخصية التونسية، ويحقق سيادة الشعب بوساطة"[xlv]:-

- برلمان تونسي منتخب .
- تشكيل حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان.
- الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية.
- إعطاء الحريات لجميع المواطنين من دون استثناء.
- يكون التعليم لجميع التونسيين إجبارياً.
- حماية الحياة الاقتصادية للبلاد.
- تعميم القوانين التونسية على جميع قاطني القطر التونسي من عرب وأجانب.

وعلى أثر المؤتمر ازداد نشاط الحركة الوطنية، وساد التضامن بين قادة الشعب، فقررت السلطة الفرنسية إزاء ذلك اتخاذ تدابير صارمة لوقف تيار الحركة الوطنية، فأصدرت من جهة قراراً بأنشاء مقابر خاصة بالمتجنسين التونسيين، وعطلت من جهة أخرى الصحافة الوطنية، وحلت كل تشكيلات الحزب الدستوري، ولكن ذلك لم يوقف نشاط الحركة الوطنية، إذ رأى الشعب في تأسيس مقابر للمتجنسين انتصاراً كبيراً سجله الاستعمار الفرنسي إلى درجة ان أنصار المتجنسون المسلمون يطالبون بدأوا الرجوع إلى الجنسية التونسية[xlvi].

تزايدت ضغوط المستوطنين الفرنسين على سلطة الحماية الفرنسية لتغير المقيم العام منصورون بمقيم عام جديد يكون اشد صرامة لمصلحتهم، وبالفعل قدم إلى تونس مقيم عام جديد هو بيرتون (Marcel Peyraiton)[xlvii] في 9 تموز 1933، حاول المقيم منذ مجيئه إيجاد حلول عاجلة لتلك التناقضات المستجدة، التي جعلت من الرأي العام بصفة عامة والنخبة الوطنية بصفة خاصة، لتصبح في عداء صريح مع الإدارة والحكومة الفرنسية حسب اعتراف المقيم العام نفسه، فجاء بالإصلاحات السريعة، مثل الإصلاح الإداري، الميزانية، الإصلاح الاقتصادي، ... الخ، لكن الوضع العام لم يتحسن لأنه كان في حاجة إلى حلول جذرية وليس حلول سطحية فقط، ومن جهة أخرى فإن الوضع العام للحركة الوطنية التونسية قد زاد في التعقيد والتصدع على الرغم من المؤتمر الذي عقده الحزب في شهر آيار 1933، والوحدة المؤقتة التي حققها الحزب في صفوفه[xlviii].

لم يمر على وجود جماعة العمل التونسي في اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري سوى سبعة اشهر حتى نشبت

خلافات بينهم وبين قيادات الحزب القديمة لعدة أسباب هما: الصراع على قيادة الحزب وهو صراع أذكته اطراف أخرى، فقد وجد الماطري[xlix] ورفاقه ان اللجنة التنفيذية للحزب بعد غياب الثعالبي[l] وقيادات الحزب الأخرى لم تعد مؤهلة للقيادة، وانتهزوا هذه الفرصة باتخاذ سبب يمكن ان يصلح ذريعة لعزل تلك القيادات وتصدير جماعتهم لقيادة الحزب[li].

اصطدم الحزب بخطر انقسام بسبب الخلافات التي عكست التباين الطبقي في تكوين الحزب والتناقضات الداخلية العميقة، وأتهمت جماعة العمل التونسي التي يتزعمها الشباب المتعلم في أوربا والمتأثر بالمبادئ الاجتماعية والسياسة الأوربية، زعماء الحزب بالعجز عن تنظيم الحركة الجماهرية وإعادة بناء الحزب ليصبح تنظيماً كفاحياً متراصا يقود تحركات الجماهير، وانتقدوا اتخاذ المجتمع الإسلامي القديم مثلاً اعلى، وسعي قيادة الحزب إلى الحفاظ على أسلوب الحياة الإسلامية التقليدية من دون مراعاة التغيرات الفعلية التي طرأت على تونس، وطالبوا بالجمع بين الحركة الوطنية التحررية وبين النضال في سبيل المطالب الاجتماعية والاقتصادية للجماهير، واعتماداً على المثقفين الوطنيين والطبقة الوسطى الجديدة[lii].

أدى التباين الثقافي بين الفريقين إلى بروز الخلافات داخل الحزب، فقد كانت جماعة العمل التونسي غربية الثقافة وعلمانية المنهج فلم تتفق مع بقية أعضاء الجنة التنفيذية للحزب الذين لهم ثقافة عربية إسلامية ذات اتجاه محافظ، فبورقيبة مثلاً قد أثرت فيه تجربة باريس بشدة وبنت لديه رؤية سياسية جديدة تحولت لاحقاً إلى منهج عمل أعجاب بحضارة فرنسا وثقافتها وديمقراطيتها[liii].

يكمن جوهر الخلاف في ان أعضاء اللجنة التنفيذية قد تشددوا في المحافظة على الدين ورفضوا فصله عن السياسة، لأن الإسلام دين ودولة، بالمقابل عدته جماعة العمل التونسي إغراقاً للقضية التونسية وتمزيقها بين السلطة الروحية والسلطة التنفيذية[liv].

يبدو أنَّ تلك الخلافات أدت إلى بروز تناقضات كبيرة في أسلوب العمل بين الجيل القديم وجماعة التجديد من الشباب، إذ رأى الشباب الجديد ان أسلوب عمل الحزب بقيادته القديمة لم يعد يتناسب مع المرحلة الجديدة التي تمر بها تونس.

تمثل السبب الأول لهذا التصدع والانشقاق في تزعم بورقيبة، وفداً من أهالي المنستير في 4 أيلول 1933 شكا إلى الباي تصرفات والي المدينة وكذلك العفو عن السجناء السياسيين، وبما انه لم يعطِ اللجنة التنفيذية علما بتلك الزيارة، قد استاءت من ذلك ووجهت إليه توبيخاً رفضه بورقيبة، وقدم استقالته في يوم 9 أيلول 1933 من اللجنة التنفيذية للحزب[lv]، وفي ذلك يقول بورقيبة:" ادركت أن بلائحة اللوم ضدي ان القصد من إدخالي لعضوية اللجنة التنفيذية هو وضع وثاق يشدني وإقامة العراقيل في وجهي للحيلولة من دون قيامي بأي عمل حتى المشاركة في وفد ... ويضيف أعلمت جماعة اللجنة التنفيذية اني في غنى عن الشرف الذي منحوني إياه باللحاق بهم وقدمت استقالتي من اللجنة"[lvi].

أراد المقيم العام بيروتون ان يستغل تلك الأوضاع، إذ حاول بوسائل ملتوية تقسيم الحزب الدستوري شعوراً منه بخطورة الوضع، وقد كان على علم بالخلافات الموجودة بين قادة الحزب، فأراد توسيعها، وذلك باستمالة الزعماء المعتدلين عن طريق بعض إجراءات التهدئة، وقد ساعدت تلك التدابير التي اتخذها بيروتون على إظهار الخلافات التي كانت موجودة بين جماعة العمل التونسي وزعماء الحزب الدستوري من حيث المزاج والتكوين الثقافي وتصور طرق وغايات الكفاح السياسي[lvii].

سعى المقيم العام لاستغلال تلك الخلافات لصالحة، إذ اعتمد أساليب تمثلت في تشجيع أعضاء اللجنة التنفيذية القدامى بالابتعاد عن جريدة العمل التونسي التي أصدرها بورقيبة عام 1932 (كما اسلفنا سابقاً)، وبدأ يغض الطرف عن نشاطاتهم واجتماعاتهم، وسمح لهم بإصدار جريدة ناطقة بالعربية سميت (الإرادة)، وتظاهر بالوقت نفسه بتطبيق سياسة اتسمت بالتحررية ظاهرياً، ومحاسبة سوء التصرف والفوضى في الإدارة[lviii].

استقبل بيروتون وفد من أعضاء اللجنة التنفيذية القدامى في شهر تشرين الأول 1933 واعداً إياهم بإصلاحات جذرية ومشاركة الدستوريين في الحكم، شريطة أن يظل الاتفاق سراً لتجنب ردود فعل المستوطنين، وذكرت اللجنة التنفيذية أن الإصلاحات أن تخفيض مصاريف علاج وتعويضات الموظفين الفرنسيين التي تعدَّ السبب الرئيس للتضخم المالي الذي أرهق المواطن التونسي، إلا أن البحري قيقة[lix] الذي كان حاضراً اللقاء جابههم بأن السر في الحقيقة هو استنكارهم أمام

المقيم العام لعمل جماعة التونسي، وانطلاقاً من موضوع ذلك السر بدأ الخلاف يتوسع بين الطرفين وأصيب أعضاء الشعب الدستورية بالحيرة [lx].

شعر قادة الحزب الدستوري بالخطر من تصرف البحري، فأضطر الحزب إلى محاكمته أمام مجلس تأديب اللجنة التنفيذية بتهمة الأضرار بمصالح الحزب والأمة وإحداث انشقاق وسطها ومحاولة إيجاد حزب آخر إلى جانب الحزب الموجود، واعترف قيقة بكل ما نسب إليه، فحكمت عليه اللجنة بالطرد، بعد المداولة وسماع الشهود ودفاع المتهم، وبذلك لم تعد له صفة دستورية تخوله الحضور بمراكز الحزب أو الاتصال سياسياً بأعضائه، ولم تعد لأي دستوري الحق في اطلاعه على مقررات الحزب ولا آرائه[lxi].

فكانت فرصة لا تعوض لجماعة العمل التونسي، لكي تظهر الخلافات القديمة فأتهموا القدامى في اللجنة التنفيذية بالتآمر مع سلطات الاحتلال الفرنسي ضد المصالح العليا للشعب التونسي[lxii].

وبعد طرد البحري قيقة من الحزب، اغتاظ جماعة العمل التونسي (بورقيبة وجماعته)، وكعلامة تضامن معه قدم جميعهم استقالتهم من الحزب في كانون الأول 1933، وبتلك الاستقالة تأكد نهائياً ان الأمور أصبحت لا تطيق بين قادة الحزب القدامى والجدد، فاندلعت عندئذ معركة لا هوادة فيها حاولت كل نزعة جلب القاعدة الحزبية إلى جانبها[lxiii].

وذهب أعضاء جريدة العمل التونسي يجوبون أنحاء البلاد معلنين الحرب على اللجنة التنفيذية، وعدوا انفسهم غير خارجين عن الحزب بل متمسكين بمبادئه عاملين في داخله منتصرين له، ولكنهم رفضوا العمل مع أعضاء اللجنة التنفيذية المستبدين في نظرهم، ووجهوا منشوراً إلى الشعب الدستورية يطلبون منها إشعار اللجنة التنفيذية بعدم موافقة الأولى على استقالة الحبيب بورقيبة وجماعته وطرد البحري قيقة، وان تعلن الشعب للجنة رغبتها في عقد مؤتمر نظامي في اقرب فرصة لفصل تلك الخلافات، وذلك بتشكيل لجنة مالية ولجنة اقتصادية وأخرى سياسية، وتتكون في مجموعتها اللجنة التنفيذية[lxiv] .

من جانبها وزعت اللجنة المركزية للحزب الدستوري، تعميماً موقعاً من محي الدين القليبي، يدعوا فيه أعضاء الحزب لعدم الاستجابة لنداء المتمردين على حدَّ قوله، وقد عزز ذلك المنشور بالآية الكريمة ﭧ ﭨ ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ[lxv]، وأضاف القليبي قائلاً:" إنهم عملاء الاستعمار والا كيف يفسر هذا الخلاف والصراعات التي تمزق حزب الأمة ؟ من هو المستفيد أن لم تكن فرنسا"[lxvi]

ومن جهة أخرى فقد شن الحبيب بورقيبة وجماعته حملة شديدة ضد قدماء اللجنة التنفيذية، وأخذوهم على انتهاك قرارات مؤتمر نهج الجبل المنعقد في 12 –13 آيار 1933، وطعنوا في طريقة عملهم واتهموهم بالتراخي والعجز والاستبداد[lxvii]، واكثر من هذا فقد وجه بورقيبة انتقاداً لاذعاً إلى الحزب الدستوري قائلاً:" إنَّ الحزب الدستوري كان جزءً من مسرحية الحماية، فقد كان هناك باي ووزراء مثقلون بالنياشين، وحزب معارض له مطالب ينادي بها !، ان السلطة الحقيقية كانت بيد المقيم العام الفرنسي والكاتب العام والمراقبين المدنيين وضباط مكاتب الشؤون الأهلية بالجنوب وجميعهم فرنسيون"[lxviii].

أخذت جماعة العمل التونسي يؤلبون رؤساء الشعب الدستورية على اللجنة التنفيذية، مستعملين في ذلك كل الطرق المشروعة وغير المشروعة، من خصوم الإصلاح الاجتماعي والديني الذي كان يتزعمه الحزب الدستوري[lxix] .

بينت التطورات التي مرت فيها الحركة الوطنية، صعوبة العمل المشترك بين أعضاء الحزب الدستوري في قيادة الحركة الوطنية والمطالبة بحقوق الشعب التونسي، وذلك لعدة أسباب أهمها[lxx]:

أ – ضعف الحركة الوطنية بسبب نفي الشيخ عبد العزيز الثعالبي خارج تونس واستقراره في المشرق، والجمود النسبي للحركة الوطنية، كان السبب في بروز الخلافات والانقسامات داخل أعضاء اللجنة التنفيذية لملء الفراغ السياسي الذي خلفه مغادرة الثعالبي الذي كان له تأثير كبير على نشاط الحزب الدستوري، والسبب في تراجع مستوى عمله الوطني والنضالي.

ب – خيبة الأمل التي أصابت الشباب الذين انظموا حديثاً إلى صفوف الحزب، جراء تمسك أعضاء اللجنة التنفيذية من الجيل القديم بأسلوب العمل القديم للحزب الذي يعّد امتداداً لحركة الشباب التونسي[lxxi] الذي وضعه الشيخ عبد العزيز الثعالبي فيما فسره جماعة العمل التونسي على أنّه إضعاف لدورها النضالي لاسيما بعد غياب الشيخ الثعالبي مؤسس الحزب وأبعاده من قبل سلطات الحماية، فكان لخروج القيادة التاريخية للحزب قد وضع أمام اللجنة التنفيذية صعوبة العمل

المشترك، وكان لابد من الانفصال وتشكيل تنظيم سياسي جديد يتولى قيادة الحركة الوطنية في تونس.

وعلى كل حال فقد أدى الخلاف بين أعضاء الحزب القدامى وجماعة العمل التونسي إلى وقوع انقسام كامل في الحزب الدستوري، اذا دعت هيئة تحرير جريدة العمل التونسي إلى اجتماع عام في بلدة قصر هلال[lxxii] بجنوب تونس في آذار 1934، ورفض الدستوريون القدامى حضور ذلك الاجتماع تمخض عنه صدور قرارات كبيرة، منها حلّ اللجنة التنفيذية، وفصل أعضائها القدامى، وتشكيل هيئة سياسية جديدة (الديوان السياسي)[lxxiii] التي سيكون نواة الحزب الجديد[lxxiv].

يتضح مما سبق ان الشباب الجدد والمتمثلين في هيئة تحرير جريدة العمل التونسي والذين تم انتخابهم خلال مؤتمر نهج الجبل عام 1933، نتيجةً لمواقفهم السابقة في العمل الوطني، كانت لهم النية بالانفصال عن الحزب الدستوري قبل التطورات الأخيرة، فقد كانوا ينتظرون الفرصة المواتية لهم، وحين توافرت لهم استغلوها لصالحهم، وهذا ما يفسر استقالة الحبيب بورقيبة وجماعته، ومن ثم مطالبة أعضاء ورؤساء الشعب الدستورية رفض تلك الاستقالات .

2 – مؤتمر قصر هلال

بعد التصدع والانشقاق الذي قسم ظهر الحزب إلى صفين متنازعين، ذهب كل طرف ينشط من جهته لأقناع أكبر عدد ممكن من الشعب الدستورية بصحة آرائه وتوجهاته لكسبها إلى جانبه، ومن ذلك نجد الأمين العام للحزب الدستوري أحمد الصافي يرسل في 17 تشرين الأول 1933 منشوراً إلى رؤساء الشعب الدستورية لأعلامهم باستقالة الحبيب بورقيبة وطرد البحري قيقة من اللجنة التنفيذية، من جانب آخر واصلت اللجنة التنفيذية حملتها الصحفية في جريدة الإرادة، والتي طالبت في عددها الأول المناضلين على وجه الخصوص بالانضباط المطلق لقرارات الحزب وتوجهاته[lxxv].

ومن جهة أخرى شرع بورقيبة والطاهر صفر[lxxvi] في جولة بالساحل شرحا خلالها موقفهم تجاه اللجنة التنفيذية، وتمكنا في 3 شباط 1934 بشيء من الصعوبة من إقناع أعضاء شعبة قصر هلال بوجاهة موقفهم[lxxvii] .

في نهاية شهر شباط 1934، وقع اجتماع دستوري لعدد من الشعب الدستورية في تونس العاصمة، استدعى إليه الأعضاء المنشقون عن اللجنة التنفيذية كان من المفروض ان لا يستدعوا إليه كونهم مستقيلين من الحزب نهائياً، وابتدأ الطاهر صفر الاجتماع بخطاب وضح فيه ان أعضاء اللجنة التنفيذية لا يريدون بالسير بالحزب في المنهاج الذي اختارته له الأمة، ثم تلاه الحبيب بورقيبة وشرح للمجتمعين سبب استقالته ووضح تعاطف المنشقين مع الشعب، وتلبية إرادة الأمة قائلاً:" كانوا يشاركون الأمة بالتظاهرات يصادفهم البوليس وكان ينظرون مع الشعب إلى تلك الدبابات تمر أمام أعينهم، في حين كانت الجماعة القديمة منزوية في بيوتها" فتحمس الحاضرون لتلك العبارات، وهتفوا بحياة أولاد بورقيبة، والماطري، والطاهر صفر، وقيقة، وبسقوط الخونة الدجالين[lxxviii] .

رأى العديد من المناضلين ان الخلاف لا يمكن حسمه إلاَّ في نطاق مؤتمر فوق العادة للحزب لحسم تلك الخلافات التي حدثت داخل اللجنة التنفيذية في شأن تطبيق البرنامج الذي قرره مؤتمر نهج الجبل، ومن ذلك فقد تشكلت لجنة وقتية من قبل كتلة العمل الوطني، للأعداد لذلك المؤتمر، فقد حررت اللجنة استدعاء بتوقيع كاتبها الوقتي الحبيب بورقيبة، إلى الشعب الدستورية كافة في تونس، وأكدت من خلال ذلك الاستدعاء أنَّ المؤتمر سينعقد بمدينة قصر هلال يوم الجمعة 2 آذار 1934، إلاَّ أنَّ الدستوريون القدامى رفضوا ذلك المؤتمر[lxxix].

انعقد المؤتمر في الزمان والمكان المحدد له، وحضره ممثلون عن نحو خمسين شعبة دستورية معظمهم من العناصر الشابة، في حين لم يحضر أي عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية على الرغم من دعوتهم جميعاً دعوى رسمية، والقى الحبيب بورقيبة خطاباً في ذلك المؤتمر هاجم فيه سياسة اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، واتهم أعضاءها بالتكتم على الشعب التونسي والذي كان يجهل تمام الجهل أمورهم ومقرراتهم ونتائج أعمالهم فاستحالت عليه مراقبتهم، ولم يخف على المؤتمرين ان الأعضاء الجدد سيطبقون في تونس طرق المقاومة الأوربية التي تعلموها في كليات فرنسا وفطرت عليها نفوسهم، وليست لهم غاية يسعون إلى تحقيقها إلاَّ الصالح العام التونسي[lxxx].

أعلن شباب العمل التونسي في المؤتمر:" إنَّ أعضاء اللجنة قد ساروا بالحزب إلى طريق الضعف والاستلام كما فعلوا

في الماضي، وانهم لم يشاركوا في الحركة الجديدة بل ربما اظهروا ابتعادهم عنها وإنكارهم عليها عندما كان الخطر محدقاً بها"[lxxxi]، لذلك فقد عد الشباب الجدد انفسهم أصحاب القضية وهم المدافعون عنها وهم الناطقون باسمها .

بعد ذلك صادق المؤتمر على لائحتين، الأولى قدمها الحبيب بوقطفة نائب رئيس شعبة بنزرت للتنديد باللجنة التنفيذية، والثانية قدمها الحبيب بورقيبة للمطالبة بطرد أعضاء اللجنة التنفيذية من الحزب ن وبعد ذلك قرر المؤتمر حل اللجنة وطرد أعضاءها القدامى وتعويضهم بهيئة أخرى اطلق عليها اسم الديوان السياسي لإدارة الحزب الجديد الذي سمي منذ ذلك التاريخ الحزب الحر الدستوري الجديد تميزياً له عن الدستوريين القدامى الذين رأوا الثعالبي الزعيم الحقيقي له ويتشبثون بفكرة الاستقلال الكامل الناجز، ويتكون للحزب الجديد من محمود الماطري رئيساً، والحبيب بورقيبة أميناً عاماً[lxxxii] .

انتخب المؤتمر مجلساً وطنياً يضم عشرين عضواً، أغلبهم من رؤساء الشعب الدستورية المشاركة في المؤتمر، ووكلت للمجلس مراقبة عمل الديوان السياسي لمنعه من التسلط والاستبداد[lxxxiii] .

وجه كاتب الديوان العام الحبيب بورقيبة مكتوباً إلى أحمد الصافي كاتب اللجنة التنفيذية العام، ابلغه فيه طرده مع جميع أعضاء اللجنة من الحزب وجاء فيه:" لسوء صنيعكم بالحركة الدستورية وعدم قيامكم بواجبكم نحو الأمة والطعون في رجالها العاملين تقرر طردكم من الحزب... وطلب منه كذلك تمكينه من أوراق الحزب والأثاث الراجعة إليه"[lxxxiv].

لم يعلن الحزب الجديد اختلافاً عن المبادئ التي يدافع عنها الأولون، ولكنه انتقد ما يسميه بالبرودة وقلة الحركة، وأخذ ينشر الدعوة لتكوين هياج شعبي للضغط على الإدارة الفرنسية وإرغامها على الاعتراف بالحقوق، أعلن الحزب تمسكه بمقررات مؤتمر نهج الجبل[lxxxv]. ومن جانب آخر لم تعترف اللجنة التنفيذية بالقرارات التي أصدرها مؤتمر قصر هلال، وعدت نفسها هي الممثل الشرعي والوحيد للحزب الدستوري، وعلقت جريدة الإرادة لسان حال اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري، الصادرة في 21 آذار 1934 على أعمال الحزب الجديد، قائلةً:" إنَّ المنشقين أسسوا مهزلتهم يقومون بشد الحبل في الألاعيب والدسائس والمكائد لهذه الأمة المسكينة التي مسها الضر من حملة الدكتوراه لا من العوام أو الجاهلين ... ووصفت أعماله بالمساعي الخبيثة والدسائس الأثيمة، ومواقف اتباعهم المتذبذبة والمشاغبة، وانهم كانوا من الكائدين أولاً لتشتيت شمل الأمة الذي عجز عنه الاستعمار، وثانياً أشغال قادة الحزب برد أكاذيبهم ومفترياتهم بدل الدفاع عن مصالح البلاد، وما يدسه الخصوم للحزب وزعمائه"[lxxxvi].

حمل التعليق في طياته شيئاً كثيراً من الصحة، ذلك ان المنشقين لم يتمكنوا وهم داخل الجنة التنفيذية، من تنفيذ برنامجهم الداعي إلى التعاون مع حكومة الباي واتباع سياسة (خذ وطالب)، والسبب في ذلك ان أعضاء اللجنة قد يئسوا في تلك المدة من سياسة التفاهم مع حكومة فرنسا، واحسوا بالضغوط من جراء تعسف إدارة الحماية معهم، فانتهوا إلى اتباع سياسة انفصالية، وأخذوا موقفاً معادياً من الاستعمار الفرنسي وعدم التعاون معه بشيء[lxxxvii] .

3- مؤتمر غرنوطة

وكرد سريع من اللجنة التنفيذية للحزب، عقد أعضاءها مؤتمر لهم في مدينة غرنوطة (المدينة العتيقة) في 26 آذار 1934، سمي بمؤتمر (نهج غرنوطة)، تم خلاله فصل الأعضاء المنشقون وانتخاب أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية بدلاً عنهم، وأصدر الحزب بياناً أوضح فيه انه لم يتنازل عن أي مطلب من مطالبه، وأكد على السير بالبلاد نحو الاستقلال، وهو الهدف الأسمى للحزب، وركز على البرنامج السياسي الذي سطره مؤتمر نهج الجبل وتمسك بجميع الإصلاحات التي من شأنها ان تنقذ البلاد من الحالة السيئة التي انغمست فيها، ويضمن لها مكانتها بين الأمم المتطورة[lxxxviii] .

اختتم الحزب بيانه بتوضيح الخطوط الكبيرة للدستور (القانون الأساسي) الذي يسمح إليه بالوصول للمحافظة على الشخصية الوطنية التونسية وعلى سلطة الشعب، وهي الخطوط التي أقرها مؤتمر نهج الجبل[lxxxix]. وبذلك جرت القطيعة الرسمية بين التشكيلين الدستوريين، وأصبح الحزبان يعرفان منذ ذلك التاريخ بالدستور القديم (اللجنة التنفيذية)، والدستور الجديد (الديوان السياسي)[xc].

أنَّ الاختلاف بين التشكلين الدستوريين لا يتعلق بالبرنامج والأهداف، إذ أكدا التزامهما ببرنامج نهج الجبل في مؤتمريها الأخيرين، ويكمن الاختلاف في الطرق وأساليب العمل، بين أسلوب يقلل من أهمية العمل الجماهيري ويركن دوماً إلى التهدئة والاعتدال وهو الذي توخته القيادة الدستورية القديمة، وأسلوب لا يخشى المواجهة واستعمال الاندفاع الشعبي ضد سلطات الحماية أنَّ لزم الأمر واقتضت الظروف وهو ما تبنته الجماعة الجديدة، وذلك الاختلاف في التكتيك يعود بعض أسبابه إلى الأصول الاجتماعية لقيادة الحزبين، فقد كان الحزب القديم عربي النشا والمنبت، إذ أن أعضائه كانوا أصحاب فكرة عربية إسلامية متشبعين بالثقافة العربية التي تلقوها بجامع الزيتونة متأثرين بالحركة القومية التي ظهرت بالمشرق، في حين ينحدر معظم أعضاء حزب الدستور الجديد، من أصول وبرجوازية صغيرة، وأغلبها من جهة الساحل التي ضربتها الأزمة الاقتصادية بعنف، فكانت مرتبطة بالجماهير انتماءً، فهي لا تخشى تجاوزاتها خصوصاً وتأثر عدد من عناصرها القيادية بالتنظيمات السياسية الأوربية، ومنها اليمينية على مستوى التنظيم وطرق العمل والتعبئة الجماهرية[xci].

4- دور السلطة الفرنسية في توسيع شقة الخلافات بين أعضاء الحركة الوطنية

وتعبيراً عن فرحته بسياسة الحزب الدستوري الجديد وتأييداً له قام المقيم العام بيروتون في بداية شهر نيسان 1934، بزيارة إلى المنستير والساحل التونسي، واستدعى الحبيب بورقيبة وجماعته واخبرهم أن الإقامة العامة قد رخصت لهم في إخراج جريدتين بالعربية والفرنسية للتعبير عن نشاط حزبهم، ونشر مبادئه، تحمل الجريدة العربية اسم (العمل) والجريدة الفرنسية اسم (العمل الحر)، وقد تمكن الحزب الجديد بفضل ذلك من نشر أفكاره وآرائه[xcii] .

ومن ذلك سعى بيروتون، عن طريق الوعود الخبيثة ملوحاً ببعض الإصلاحات الطفيفة إلى إذكاء روح الفتنة والاختلاف ظناً منه بانه يستطيع إخماد نشاط الحركة الوطنية وأنه سيشغل بعض الوطنيين بالبعض الآخر لكي يطفئ لهيب المقاومة ضد فرنسا[xciii].

فضلاً عن ذلك فقد لجأ بيروتون إلى إثارة الفتنة والفرقة بين الدستورين معتمداً على ما بينهم من خلافات في المسائل السياسية والاجتماعية، ويبدوا انه اغرى عدد من الشباب بمنحهم وظائف في الإدارة الفرنسية، وهنا يلقي كل فريق تبعه على الآخر قبول الخدعة الفرنسية، فالشباب التقدمي اتهم الدستورين القدامى بأنهم قبلوا عرض بيرتون بخصوص منحهم عدد من الوظائف وأرادوا إخفاءه عن عامة انصار الحزب، أمَّا القدامى فاتهموا بورقيبة وجماعته قبلوا تلك الوظائف في نضير تهاونهم في الهداف القومية[xciv] .

اشتد النزاع بين الطرفين واحتار الناس أي فريق يتبع، وراح كثير من الناس يراسلون الشيخ الثعالبي الذي كان في الشرق ويستنجدون به بجمع كلمة الشعب، ويستنصحونه أي فريق يتبعون، وأكدوا عليه بالعودة لإنقاذ الموقف[xcv]، ويدعي بورقيبة أن المقيم العام هو الذي فكر في استجلاب الثعالبي لأنَّه كان صنيعة فرنسا[xcvi]، وهذا ادعاء باطل اثبت خطأه مواقف الثعالبي الصلبة طوال حياته وكذلك تقارير السفارات الفرنسية في المشرق التي تصف الثعالبي بالمشاغب ورأت بقاءه هناك أفضل من رجوعه إلى تونس لأنه سيسب لها متاعب[xcvii] .

ومن جهة أخرى تغيرت سياسة المقيم العام بيرتون مع الحزب الجديد سرعان لمجرد أنه أدرك انتشار نفوذه وتهديد مصالح المعمرين الفرنسين، وبالتالي قرر القضاء عليه وعلى الحركة الوطنية، فألقى القبض على أغلب أعضائه في 3 أيلول 1934 وأقصاءهم إلى برج القصيرة على حافة الصحراء، وكان من بين هؤلاء بورقيبة، ويوسف الرويسي والحبيب بوقطفة وآخرون، وعمت التظاهرات والاضطرابات بعد انتشار خبر اعتقالهم، مع هذا فلم يطلق سراحهم إلاَّ بعد عزل بيروتون عند تولي حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا عام 1936[xcviii] .

رأت الحكومة الفرنسية الجديدة ان تنتهج سياسة جديدة في تونس، فعينت في نيسان 1936 مقيم جديد هو جيون (Guillon) الذي بادر بأطلاق سراح المعتقلين وأباح الحريات العامة، وكان انفراج الأزمة بعد ما قاست الحركة الوطنية من اضطهاد عنيف يعدَّ انتصاراً عظيماً سجله الحزب الجديد لنفسه، فانتشرت الشعب الدستورية بسرعة كبيرة في كامل اطراف البلاد التونسية، وتكونت شبيبه للحزب في جميع المراكز، وكثرة جمعيات الكشافة، وتأسست النقابات الوطنية الحرة[xcix] .

أنَّ سياسة حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا، بعثت الأمل في نفوس الشعب التونسي، ورأى الحزب الدستوري الجديد أنَّ

يحاول سلوك سياسة التفاهم مع فرنسا، فأوفد الحزب أمينه العام الحبيب بورقيبة إلى باريس مرات عديدة بين عامي 1936–1937، للتفاهم مع الحكومة الفرنسية والدوائر الرسمية وإقناعها بوجهة نظر الوطنيين من وجوب إرضاء رغبات الشعب التونسي، إلاَّ أنَّ حكومة الجبهة الشعبية خيبت الظن هي الأخرى، بأن سلكت السياسة نفسها التي كانت تسلكها الحكومات السابقة على اختلاف الوانها السياسية، وهي سياسة بذل الوعود التي لا تنفذ ولا يقصد منه غير تخدير الشعب وكسب الوقت[c] .

كان رأي الحزب أن سياسة التفاهم مع فرنسا لا تجدي نفعاً، وقد فشلت كما فشلت في المرات السابقة وأن السلطة الفرنسية تنوي القضاء على الحركة الوطنية التي أصبحت خطراً يهدد نفوذها في البلاد، وقد دعا الحزب إلى عقد مؤتمراً له في تشرين الأول عام 1937، لاستعراض الحالة واتخاذ قرارات مهمة ترمي إلى تنظيم خطة للمقاومة[ci].

استمر الصراع بين الحزبين واظهر كل فريق وجهه الصحيح، فالحزب الدستوري الجديد ظهر مزدوج الشخصية، فهو غربي ديمقراطي أمام الغربيين، وهو إسلامي كاره للأجانب أمام العرب والمسلمين، وأن نيات كان يحدث الشعب التونسي باللغة التي يفهمها وبالعبارات التي تدغدغ مشاعره، فإنه في الحقيقة كان مخلصاً لأفكاره الفرنسية، أما الحزب الدستوري القديم فإنه لم يكن يجيد إلاَّ لغة واحدة وهي كراهية الاحتلال وعدم الثقة في الغرب، والتطلع إلى ربط تونس بالوحدة العربية والإسلامية[cii] .

ومن ذلك فإن الصراع الداخلي مازال ينخر جسم الحركة الوطنية حتى ان عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي[ciii] إلى تونس عام 1937، وما يمثله من وزن معنوي وسياسي وفكري، ومحاولته لرأب الصدأ من خلال عمله الدؤوب والمغني والاجتماعات مع شقي الحزب (اللجنة التنفيذية) و(الديوان السياسي)، واللجان المختلفة التي شكلها لحسم الصراع والتي تضمنت شخصيات دينية وسياسية وثقافية لها وزنها، فإن تلك المساعي لم تجدي نفعاً لتصلب رأي الفريقين، واستمرت الأزمة مع بروز ميدانياً الحزب الدستوري الجديد الذي أصبح المحرك الفعلي لمختلف الأنشطة السياسية والاجتماعية التي افرزها الصراع الحزبي منذ عام 1934، وأخفق عبد العزيز الثعالبي من جهته في توحيد الحزبين، القديم والجديد، واختار في النهاية تبني موقف رفاقه القدامى، وعد الثعالبي التجديد الذي قام به فريق الديوان السياسي تراجعاً إلى الوراء على صعيد المبادئ، إذ تبنى الحزب الجديد مفاهيم الاستقلال التونسي التي يتعارض معها الثعالبي بشكل مطلق[civ].

وعقد المؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد في تشرين الأول 1937، واتخذ قرارات في منتهى الخطورة نتيجة للحماس والاندفاع لدى الشباب ولدى مناضلين الحزب القياديين في الأرياف، وسيطر على المؤتمر جو يضع قيادة الحزب الجديد أمام المسؤوليات التاريخية للحركة الوطنية وتحرير الشعب التونسي من الاحتلال الفرنسي، ومن بين اهم القرارات التي اتخذها الحزب الدستوري الجديد، إعلان العصيان المدني ومجابهة الاحتلال بالعنف، ونتيجة لما يترتب عن خطورة تلك القرارات من مواجهة واستعداد للتضحية والفداء، وقع خلاف بين المؤتمر ورئيس الحزب الجديد محمود الماطري الذي لم يجار تيار العنف الذي ساد جو المؤتمر، واستقال من الحزب على أثر خلاف بينه وبين الأمين العام الحبيب بورقيبة، ويقول الحزبيون القدامى وبعض الحزبين الجدد الذين انشقوا عن بورقيبة فيما بعد، بأن جو العنف الذي ساد المؤتمر وقراراته الثورية التي لم يوافق عليها رئيس الحزب الماطري، لأنها كانت تستهدف بالدرجة الأولى إقصاءه من رئاسة الحزب، وإضعاف الحزب الدستوري القديم ورئيسه الثعالبي، ويعد هؤلاء ان المبادرة كانت مدبرة من طرف الأمين العام الحبيب بورقيبة الذي كان يريد السيطرة على الحزب الدستوري الجديد ويوجهه، ونتيجة لذلك فإن العناصر القديمة والمنشقين الجدد، قد ناهضوا كل المبادرات والنضالات التي خاضها وقادها الحزب الدستوري الجديد[cv].

الخاتمة

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات وهي:–

1. اتخذت سلطة الحماية الفرنسية في تونس، جملة من القرارات الجائرة من أجل القضاء على الهوية العربية والإسلامية لتونس من جهة ومن جهة أخرى إضعاف الحركة الوطنية التي بدأت تزعج الاحتلال الفرنسي، وكان من بين اهم القرارات التجنيس التي كانت ترمي من وراءه تفوق العنصر الفرنسي في تونس على حساب العرب

المسلمين، وبالنهاية ربط تونس بفرنسا عبر المتوسط .

2. أنَّ مشروع التجنيس كان له اكثر من هدف، فضلاً عن أنَّه خرق للشريعة الإسلامية وإخضاع المواطنين إلى قوانين وضعية، وإدماجهم في مجتمع غير إسلامي، فإن الهدف الأكبر هو القضاء على مقوماتهم الشخصية كاللغة والدين والقيم، وترتب على ذلك زوال المقاومة والشعور الوطني .
3. لم تنجح عملية التجنيس على الرغم من قوة السلطة الفرنسية التي خططت لها، وذلك بكل بساطة لأن الشعب وعلى الرغم من حالة التخلف، إلا أنَّ وعيه الحضاري كان عميقاً ومتجذراً في الأرض، وما انجرار عدد قليل للتجنيس إلاَّ شذوذاً عن القاعدة، وما تخاذل نزر قليل جداً من علماء الدين إلى الإفتاء بجواز التجنيس مع الحفاظ على الديانة الإسلامية، إلاَّ شذوذاً عن القاعدة كذلك لا يقاس علية لأنه لم يغير اتجاه حركة التاريخ بل زاد في تعميق مجراها.
4. كان موقف الحركة الوطنية والمتمثلة بالحزب الدستوري من السياسات الاستعمارية الاستفزازية الموقف الرافض، إلا انه لم يكن بالمستوى الذي يعبئ الجماهير من إقامة تظاهرات واضطرابات ضد سلطة الحماية، فقد تبنى الدستوريون أساليب سلمية وقانونية ومطالبة الإقامة العامة الفرنسية إصلاح الوضع الداخلي للبلاد.
5. كان منعطف الثلاثينيات من القرن العشرين، مهما بالنسبة للحركة الوطنية، تمثل ذلك باستعادة نشاطها من جديد، وذلك بسبب دخول مجموعة من الشباب المتعلم في الجامعات الفرنسية (بورقيبة ورفاقه)، العمل الوطني والنضالي بقوة الذين مما أدى إلى كسب الشارع والتعاطف معهم، ونتيجة لتلك المواقف تم انتخابهم باللجنة التنفيذية للحزب الدستوري .
6. نشبت الخلافات بسبب الاختلاف بالرؤى والتوجهات ما بين الشباب الجديد والأعضاء القدامى للحزب .
7. سعى بورقيبة إلى تشكيل حركة جديدة وتحت زعامة القيادات الشابة على ان يكون هو من ابرز العناصر الشابة الجديدة .
8. أن تباين التكوين الفكري والاجتماعي بين أعضاء اللجنة التنفيذية (ما بين قدماء وجدد)، هو الذي أدى البروز التناقضات وتعمقها بنيهما.
9. لم تكن هنالك فروق جوهرية ما بين الجيل القديم والجيل الجديد، بل كانت توجد منهجية وأسلوب متميز في تناول القضية الوطنية، وكذلك تحديث للغة الخطاب ومحتواه.
10. أنَّ الصراع ما بين المحافظين القدامى والشباب الجدد، متمثلاً بجيل الشباب المتطلع نحو التجديد والمتأثر بالضارة الغربية الذين قرروا الاتصال بالجماهير الشعبية وإشراكهم في الحركة الوطنية، وهذا ما يفسر بجاحهم على حساب القدامى .
11. كان للسياسة الفرنسية دور في توسيع شقة الخلاف ما بين المناضلين القدامى وجماعة كتلة العمل الوطني، إذ أصبح كل فريق يتهم الآخر في تبيعته للسلطة الفرنسية وتهاونه في القضايا الوطنية، إلى أنَّ وصل في نهاية الأمر لا يطاق، مما أدى إلى تقسيم الحزب على شطرين: هما الحزب الدستوري القديم والحزب الدستوري الجديد .

الهوامش

الهوامش

[i] الفرنسة: مدلول على إحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة العربية، إذ بدأت في الجزائر وبمرور الوقت انتقلت إلى تونس حتى ينسى العرب لغتهم العربية وثقافته القومية ويستعيضوا عنها باللغة والثقافة الفرنسية، وعملت على إدخال اللغة الفرنسية عاملاً أساسياً في المعاملات كافة وفرضها على المؤسسات الحكومية، وعمدت إلى منع تداول اللغة العربية، وإجبار المجتمع التونسي على إتباع وسائل وإجراءات، لأجل إنجاز معاملاتهم التي يرغبون في إنجازها. سلوان رشيد رمضان، الأوضاع الاجتماعية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي 1830–1871، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، 2013، ص148.

[ii] الحبيب الثامر، هذه تونس، تقديم: الرشيد إدريس، تحقيق: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1988، ص133.

[iii] مجموعة من المؤلفين: دائرة المعارف التونسية، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1994، ص93.

[iv] علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، مطبعة نهضة مصر، معهد الدراسات العربية والعالمية، ب. ت، ص43.

[v] عفيف البوني، وعي الهوية العربية (في الفكر التونسي الحديث)، منشورات العالم العربي، باريس، 1981، ص92.

[vi] جاء في ديباجة القانون:" لقد أبانت التجربة على أننا إذا أردنا أن نكّون بتونس مجموعة من الفرنسيين ذوي الأصل الأوربي، ينبغي أن نسهل ونيسر، وبالقدر الممكن، مع عدم المساس بسلطة الباي على رعاياه، فمن الواجب أن نسهل إمكانية الحصول على الجنسية الفرنسية لكل التونسيين الذين يستحقون الإدماج، وذلك بالنظر للخدمات التي قدموها أو هم قابلون لأن يقدموها في سبيل القضية التونسية". نقلاً عن: امحمد مالكي، صورة المغرب العربي في الكتابات الاستعمارية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص198.

[vii] الثلث الاستعماري: مصطلح للتميز بين الموظفين ونظرائهم التونسيين، إذ أصدرت سلطات الحماية الفرنسية عام 1919، قراراً بمنح الموظفين الفرنسين علاوة قدرها(33%) من الراتب الكلي، مع ملاحظة أن الميزانية التونسية كانت مثقلة بنفقات كبيرة بلغت (54%) من مجموع الميزانية العامة.

صلاح العقاد، المغرب العربي (من الاستعمار الفرنسي إلى التحرر القومي) مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت، ج2، ص132.

[viii] الطاهر الحداد، التجنيس نكث للعهد، جريدة الأمة في 11/3/ 1923. نقلاً عن: عفيف البوني، المصدر السابق، ص93.

[ix] الجيلاني الفلاح، الشعب التونسي والتجنس، دار النشريات، تونس، 1921، ص69؛ الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص79.

[x] نقلاً عن: الجيلاني الفلاح، المصدر السابق، ص69.

[xi] يوسف مناصريه، الحزب الحر الدستوري التونسي 1919–1934، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988، ص150.

[xii] كان الشعور السائد آنذاك أنَّ الفتوى التي أصدرها بعض شيوخ الدين تبيح دفن المتجنس في مقابر المسلمين، الأمر الذي أثار استنكار جميع أفراد الشعب التونسي، وفي مقدمتهم شيوخ وطلبة جامع الزيتونة، ولم تظهر الحقيقة إلا لاحقاً حين نشر في تونس تقرير المقيم الفرنسي العام منصورون المؤرخ في شهر نيسان 1933 والمتعلق بتلك القضية، فتبين أنَّ الفتوى التي أصدرها أولئك الشيوخ، لم تبح دفن المتجنس في مقابر المسلمين، إلا إذا تاب وجدد إسلامه أمام القاضي الشرعي، وأضافت تلك الفتوى أنَّ التوبة لا تكون مقبولة إلا بشرط الإقلاع أي التخلي عن جميع الامتيازات، وبناءً على ذلك لم ترى السلطات الفرنسية فائدة من نشرها. نص الفتوى في مجلة وثائق، العدد1، المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي، 1984، ص10 – 33؛ سالم لبيض، الهوية (الإسلام، العروبة، التونسة،) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص42.

[xiii] جريدة العمل التونسي، فضلاً من موقفها الكبير من قانون التجنيس فإنها كانت تعالج موضوعات اجتماعية واقتصادية لم يهتم لها المحافظون القدماء، من ذلك مثلاً الدعوة إلى تشجيع الصناعة القومية والتنديد بفتح تونس للبضائع الأجنبية ولاسيما الفرنسية من دون قيد، وكذلك التفرقة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين في الأجر، وإرهاق الميزانية الضئيلة من أجل إحدى عشر ألفاً من الموظفين الفرنسيين الذين يتمتعون بامتيازات عظيمة، فضلاً عن اهتمام الجريدة بصفة خاصة بموضوع تحرير المرأة من تقاليد الماضي والمطالبة بفتح جميع ميادين العمل والتعليم لها، وكذلك أثار الشباب في جريدتهم على احتجاجات القوية على نظام المخامسة الذي يحرم الفلاح من ثمرة عمله

فلا يعطيه الحق إلاَّ في خمس المحصول الذي ينتجه في حين يستولي مالك الأرض على الأربعة أخماس. صلاح العقاد، المصدر السابق،ج2، ص136-137.

[xiv] الحبيب بورقيبة، ولد في تونس في بلدة (المنستير في 3 آب 1903، من عائلة مكونة من سبعة أفراد، وكان أبوه من ملاك الأراضي المتواضعين، درس في مدرسة الصادقية الثانوية في تونس وبعد إكماله دراسته الثانوية، اكمل دراسته في فرنسا بعد أن حصل على منحة المدرسة الصادقية وبدعم من شقيقه الأكبر محمد بورقيبة إذ سافر إلى باريس في عام 1924 وعمره (21) عاماً، وقد درس في كلية القانون وكذلك في المدرسة الحرة للعلوم السياسية بباريس وكان بورقيبة ميالاً للاهتمام بالشؤون السياسية العامة، وقد اكمل دراسته في فرنسا عام 1927، إذ حصل على شهادة الدبلوم، وتزوج من الفرنسية ماتيلدا وأنجبت له أبنه الوحيد جان وعادوا جميعاً بعد تخرجه إلى تونس. مجيد خدوري، عرب معاصرون، أدوار القادة في السياسة، بيروت، 1973، ص197.

[xv] امحمد مالكي، المصدر السابق، ص198؛ صلاح العقاد، المصدر السابق، ص137.

[xvi] جامع الزيتونة، هو من اسبق المعاهد واقدمها في تونس، حمل مشعل الثقافة العربية اثنا عشر قرناً ونصف بلا انقطاع، درست فيه مختلف العلوم منذ عام737م وبقي على مدى العصور مناراً للتعليم والبحث والاستنباط، تخرج فيه الفقيه واللغوي والأديب، وأصبح أكبر جامعة إسلامية عرفها المغرب العربي بأسره، كان لهذا الجامع الدور الكبير في يقظة الشعور العربي القومي في تونس حتى نيل الاستقلال . محمد بن عثمان الحشاش، تاريخ جامع الزيتونة، تقديم الجيلاني بن الحاج يحيى، مؤسسة عبد الكريم الخطابي، ط3، تونس، 1973، ص3.

[xvii] يعدَّ دفن المسلمين المتجنسين بالجنسية الفرنسية في مقابر المسلمين من المسائل المهمة التي حددت العلاقات الفرنسية التونسية، وعدَّت الهيجان الشعبي الذي أثير عام 1933، وللمرة الأولى منذ فرض الحماية الفرنسية على تونس في عام 1881، وكان بورقيبة وجماعته في جريدة العمل التونسي، قد نظموا حملة صحفية ضد تدخل الحكومة في مسألة كان الواجب أنَّ تبقى ذات طابع ديني بحت، وأصبحوا الناطقين باسم التظاهرات التي نظمها الحزب الدستوري، وهكذا مارسوا الضغط على السلطة الفرنسية، وليس على العلماء المسلمين، ولدى ممارسة تلك القضية من طرف حزب الدستور وبورقيبة يظهر مدى اختلاف المفاهيم النضالية بين الحزب وبورقيبة التي كانت من أهم أسباب الشقاق المتواصل بين الحزب وبورقيبة، لقد اظهر جماعة العمل التونسية كيف يسلطون ضغط الجماهير على السلطة الفرنسية، في حين كان الزعماء الدستوريون قد حصروا احتجاجاتهم ضد السلطة

التونسية الضعيفة. عبد الجليل التميمي، أزمة التجنيس في تونس عام 1933، المجلة التاريخية المغربية، العددان 7-8، تونس، 1977، ص128؛ يوسف مناصريه، المصدر السابق، ص150.

(xviii) الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص136.

(xix) لافيجري: شارل مارسيل المان، قسيس فرنسي من أسرة نبيلة، ولد بمدينة بايون شمال شرق فرنسا في 31 تشرين الأول 1825، أكمل تعليمه الثانوي بمدينته، درس الأدب اللاتيني بمعهد الدراسات العليا للآباء الكريملين، ثم التاريخ الاكليروسي بكلية اللاهوت بالسوربون 1854-1856، حصل على الدكتوراه، وبوساطة ثقافته العالية وإتقانه عدة لغات ذلل عدد من الصعاب، كان يبحث عن مسوغ للتدخل في أملاك الدولة العثمانية، وكان يجمع بين العمل السياسي والتنصيري، لذلك كرم بوسام الشرف في 8 شباط/ فبراير 1861، ثم عين اسقفاً على الجزائر خلفاً للأسقف بافي سنة 1867، شكل جمعية الآباء والأخوات البيض، وبقي حماسه شديداً لنشر تعاليم الإنجيل في إفريقيا حتى وفاته سنة 1892 . سلوان رشيد رمضان، المصدر السابق، ص125.

(xx) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص134.

(xxi) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط4، المغرب، 1975، ص59.

(xxii) المؤتمر تظاهرة استعمارية ترمي إلى فرنسة التونسيون عن طريق التبشير بالمسيحية، وسبب انعقاد هذا المؤتمر هو مرور نصف قرن على الاحتلال الفرنسي لتونس، والأفخارستي هو الكأس الذي شرب منه السيد المسيح. ينظر: الصافي سعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، بيروت، 2000، ص74؛ :

Narma Salem , Habib Bourguha Islam and Creation of Tunisian ,London , Dover Biddies Ltd ,1984 .p73.

(xxiii) Elbaki Hernassi,Leadership and Natioul Department,norh Africa ,University ,Edifornia Prossess ,1972 ,p .121.

(xxiv) الطاهر عبدالله، المصدر السابق، ص57.

(xxv) الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص147؛ سالم لبيض، المصدر السابق، ص43.

[xxvi] المقيم العام: أطلقت التسمية على الممثل الرسمي للحكومة الفرنسية في تونس ومستعمراتها الواقعة في المغرب العربي، فمنحته صلاحيات واسعة بموجب الأمر الصادر في حزيران 1881 في أثر إعلان الحماية الفرنسية على البلاد، فيتولى إدارة السياسة الخارجية للمستعمرة والإشراف على القوات المسلحة فيها، فضلاً عن توليه الإدارة المدنية في البلاد ورعاية مصالح الأجانب والفرنسيين بشكل خاص، واستمر هذا المنصب طوال المدّة التي قضتها تونس تحت الحماية الفرنسية، وتناوب على هذا المنصب طوال تلك المدّة ثلاثة وعشرون مقيماً عاماً . الأزهر بوعوني، الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2002، ص191؛ علي البهلوان، تونس الثائرة، لجنة تحرير المغرب العربي، القاهرة، 1954، ص121-122.

[xxvii] محي الدين القليبي، ظاهرة مريبة في سياسة الاستعمار الفرنسي، هل تمثل مأساة الأندلس من جديد في أفريقيا الحملة الصليبية التاسعة في المؤتمر الأفخارستي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1930، ص15-20.

[xxviii] الطبابي، المصدر السابق، ص433؛ الطاهر عبدالله، المصدر السابق، ص58.

[xxix] Ali .mangoubi ,lesOrigines du Mouvement nationalEh ,Tunisl ,1904-1934 .(Tunis .putfl .1982). p15-18.

[xxx] Ibid .p.127-128.

[xxxi] Ibid .p.128.

[xxxii] محي الدين القليبي، المصدر السابق، ص24-25.

[xxxiii] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص135.

[xxxiv] ينظر: الحبيب بورقيبة، حياتي آرائي جهادي ، تونس، المطبعة الرسمية، 1983، ص81-82.

[xxxv] جريدة الصوت التونسي: جريدة أسبوعية فرنسية اللسان وطنية المنهج، صدر عددها الأول عام 1908، حصل على امتياز إصدارها علي باش حانبة، وشاركه في تحريرها مجموعة من الوطنيين المثقفين، تمكنت من الدفاع عن مصالح التونسيين وإبلاغ صوتهم وأمانيهم إلى الرأي العام الفرنسي، وعملت على تحجيم الخلافات على الصعيد الثقافي بين المثقفين ثقافة عربية، والمثقفين ثقافة فرنسية، ونتيجة لمواقف الشباب العائد من أوربا. الحاج عثمان الشريف، أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881–1924، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1981، ص21.

[xxxvi] الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص147–148.

[xxxvii] كان إلى جانب الحبيب بورقيبة في تغطية أعمال المؤتمر كلٌ من الطاهر صفر والبحري قيقة. نخبة من الأساتذة الجامعيين، المصدر السابق، ص97.

[xxxviii] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص136.

[xxxix] الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص148.

[xl] المصدر نفسه، ص149.

[xli] مؤتمر نهج الجبل: عقد المؤتمر في نادي الحزب بضاحية نهج الجبل واستمر ثلاثة أيام، وفتح جلساته في 12 آيار 1933، واختير هذا التاريخ لما يشكله من أهميه تاريخية في تاريخ تونس المعاصر، إذ شهد توقيع الباي على معاهدة باردو عام 1881، وضم المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية، ومثّل الدستوريون القدامى السيد صالح فرحات وأحمد الصافي وعلي بو حجاب، فيما مثل مجموعة الأعضاء الشباب في اللجنة الحبيب بورقيبة والسيد محمود الماطري والطاهر صفر، ناقش المؤتمر الأوضاع التي تمر بها البلاد وسبل معالجتها وفي ختامه طالب المؤتمر منح البلاد شيئاً من الاستقلال والمطالبة بدستور للبلاد تكون الحكومة مسؤولة أمامه، لم يحض المؤتمر برعاية الباي والمجلس الكبير، مما جعل مقرراته عرضه للسخرية من سلطات الحماية، وكان الهدف الأساس من المؤتمر إنهاء الخلاف بين أعضاء اللجنة التنفيذية . للمزيد ينظر: علال الفاسي، المصدر السابق، ص62–64.

[xlii] وهم كل من الدكتور محمود الماطري والحبيب بورقيبة والطاهر صفر ومحمد بورقيبة والبحري قيقة . الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص149.

[xliii] المصدر نفسه.

[xliv] Laction Tunisienne 15 Mai 1933. Uncongre,s Historigue

[xlv] علال الفاسي، المصدر السابق، ص63.

[xlvi] الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص150.

[xlvii] بيرتون، ولد عام 1877م، حاصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق، شغل مناصب كثيرة في وزارة المستعمرات الفرنسية، تنقل بين مدغشقر وأفريقيا الغربية والجزائر والمغرب، قدم إلى تونس في 9 تموز 1933. بلحولة، زمن العسر، تونس، د .ت، ص60.

[xlviii] زهير الذاودي، تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929-1959، الأطلسية للنشر، تونس، 2003، ص35؛

A.O.M./A.E.B.27H5.Ministere de le Guerre, Etat-Magor,Bulletin de Renseigne ments, gystions Musulmanes ,Baris,le 14/10/1933(Tynisie).

[xlix] محمود الماطري (1897-1972) : مناضل تونسي، ولد في مدينة تونس، ودرس في المدرسة الصادقية وتخرج فيها وعمل معلماً في مدينة المرسي عام 1916، والتحق في كلية العلوم الطبية في مدينة ديجون (الفرنسية) عام 1919، وفي عام 1923 انتقل إلى كلية العلوم الطبية في باريس، اذ اكمل المرحلة الرابعة، وتخرج فيها عام 1926، انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، وشارك في الأممية الثالثة، إلا انه طرد من الحزب لنزعته التروتسكية . وبعد عودته إلى تونس بدأ يمارس مهنة الطب فيها، وانضم عام 1932 إلى هيئة تحرير جريدة العمل التونسي، وفي عام 1933 أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية لحزب الحر الدستوري، وفي عام 1934 انتخب رئيساً للحزب الحر الدستوري الجديد . نعت محمود الماطري بالماسونية، ونفي عام 1934 إلى برج البوفا (في جنوب تونس)، وافرج عنه عام 1936، وفي عام 1938 استقال من الحزب . بعد الاستقلال شغل منصب

وزير الصحة. ينظر: بوذينه، المشاهير التونسيين، تونس، مطبعة فنون الرسوم للنشر، 1988، ص454-455.

[l] عبد العزيز الثعالبي: ولد في عام 1876 ينحدر من أسرة جزائرية الأصل استقرت في تونس، تلقى تعليمه على يد المشايخ في جامع الزيتونة، يعدَّ الثعالبي من رواد حركة الإصلاح، أصدر جريدة سبيل الرشاد عام 1895، هاجر إلى بلدان المشرق العربي، وأنظم إلى حركة الشباب التونسي، كان له دوراً بارزاً في تأجيج المشاعر الوطنية في أثناء إضراب طلبة جامع الزيتونة عام 1910 وانتفاضة الزلاج 1911 ومقاطعة الترام 1912، أسس الحزب الحر الدستوري عام 1920، وبسبب مواقفه الوطنية أصدرت سلطات الحماية بحقه قرار بالنفي إلى خارج البلاد في عام 1923، ثم عاد إلى تونس عام 1937 واعتزل العمل السياسي بعد ذلك، توفي عام 1944 للمزيد ينظر: عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، ترجمة: سامي الجندي، دار القدس، بيروت، 1975، ص5-15؛ حميد الجميلي وآخرون، موسوعة أعلام العرب، بيروت، 2000، ج1، ص 313-314.

[li] الطاهر عبدالله، المصدر السابق، ص59.

[lii] فوبليوكوف وآخرون، تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917-1970، دار التقدم موسكو، 1976، ج2، ص276.

[liii] أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1986، ص543.

[liv] L,acte du 3 e,me se,me sc,m se,minaire de l,histoire du Mouvemcnt national, (mai 1985) Tunis , 1967 , pp.51-87.

[lv] م. ق. ت، خزانة رقم (2)، ملف 2-2-A.1، ص

[lvi] الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص91.

[lvii] أحمد القصاب، المصدر السابق، ص544-545.

، ص1.A[lviii] م . ق . ت، خزانة رقم (2)، ملف 2 – 2،

([lix]) البحري قيقة : مناضل تونسي، ولد في عام 1904 في تونس، واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، والتحق بكلية القانون في فرنسا، وهناك التقى الطاهر صفر والحبيب بورقيبة ومحمود الماطري وحصل على شهادة الدكتوراه في القانون عام 1928، وفي عام 1929 عاد إلى تونس، واسهم مع جماعة بورقيبة في عام 1932 في الانضمام إلى هيئة تحرير جريدة العمل التونسي، وفي عام 1933 انضم إلى اللجنة التنفيذية لحزب الحر الدستوري . وفي عام 1934 انتخب في الديوان السياسي لحزب الحر الدستوري الجديد. قاسم زغير كاظم، الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد (1934–1956)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة البصرة، كلية الآداب، 1984، ص68.

[lx] عبد المجيد الزمزمي، المصدر السابق، ص159؛ الطاهر عبدالله، المصدر السابق، ص61.

[lxi] عبد المجيد الزمزمي، المصدر السابق، ص150–152.

، ص1.A[lxii] م . ق . ت . خزانة رقم (3)، ملف 3 – 2 –

[lxiii] فضلاً عن للحبيب بورقيبة قدم كل من شقيقه محمد بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر استقالتهم من الحزب. عبد المجيد الزمزمي، المصدر السابق، ص151.

[lxiv] المؤتمر العام للحزب الدستوري، 2 آذار 1934،(جواب القليبي عن مكتوب شعبة منزل تميم)، ص24–25. نقلاً عن: يوسف مناصريه، المصدر السابق، ص169.

[lxv] سورة الحجرات، الآية 6.

[lxvi] عبد المجيد الزمزمي، المصدر السابق، ص151.

[lxvii] علي المحجوبي، المصدر السابق، ص565.

[lxviii] الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص 85.

[lxix] عبد العزيز الثعالبي، الكلمة الحاسمة، تقديم حسن أحمد، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسه، تونس، 1989، ص23.

[lxx] إبراهيم طوبال، البديل الثوري في تونس، دار الكلمة للنشر، تونس، 1975، ص18؛ جريدة المواطن التونسي، العدد الأول، في 10 آذار 2012 .

[lxxi] آلف الشباب في تونس حزب (الشباب التونسي) عام 1907م الذي جاء ردَّ فعل على محاولة فرنسا إصدار مرسوم عام 1907، بتجنيس يهود تونس بالجنسية الفرنسية، لغرض بث الفرقة بين أبناء الشعب التونسي، وقاد الحزب حملة للمقاطعة التجارية ضد اليهود التونسيين الذين تعاونوا مع الاحتلال الفرنسي، وفي عام 1908م، تغير اسم الحزب إلى (تونس الفتاة) تحت زعامة علي باش حانبه الذي كان متأثراً بحزب تركيا الفتاة، وأن انضمام الشيخ عبد العزيز الثعالبي للحزب في عام 1909م، قد منح الحركة الوطنية دفعاً جديداً، إذ ركز خلال هذه المرحلة على الحفاظ على الهوية الإسلامية لتونس، مما أدى إلى خشية السلطات الفرنسية من ازدياد نفوذ الحزب بين الأوساط الشعبية، ولاسيما بعد أداء دوره المؤثر في إضراب العاملين في شركة الترام الإيطالية للمطالبة بمساواتهم بنظرائهم الفرنسيين، ممّا أدى إلى إذعان الشركة لمطالب العمال التونسيين، ولاسيما بعد أن حدثت معركة الزلاج عام 1911، فضيقت السلطات الفرنسية على الحزب، وأصدرت أوامر باعتقال قادته (علي باش حانبه وعبد العزيز الثعالبي)، ومن ثم نفتهم خارج تونس، ممّا أدى إلى حل الحزب. ينظر: إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993، ج2، ص104؛ إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ص358-359 .

[lxxii] قصر هلال: مدينة تونسية تقع في منطقة الساحل وملحقة إدارياً بولاية المستنير تبعد عنها نحو 17كم، وتعّد من أهم المراكز الحيوية في تونس وتحتوي على (155) مؤسسة صناعية يعمل فيها (4770) عاملاً، احتضنت هذه المدينة مؤتمر البعث أو ما يعرف تأريخاً بمؤتمر قصر هلال في 2 آذار1934 الذي أعلن خلاله تأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد ليتولى قيادة الحركة الوطنية في تونس بعد هذا التاريخ، فضلاً عن ذلك فإن سبب اختيار مدينة قصر هلال مكاناً لعقد المؤتمر يعود إلى ثلاثة عوامل رئيسة، الأول استراتيجي كون الشعبة الدستورية فيها من أقوى الشعب في البلاد، فضلاً عن سيطرتها على بقية الشعب القريبة منها، وعامل اقتصادي لأن مثل هكذا مؤتمرات تحتاج إلى دعم مادي كبير لا تستطيع إي مدينة أخرى تحمله سوى مدينة قصر هلال، امتلاك أعضائها رؤوس أموال كبيرة تمكنها من تحمل تكاليف المؤتمر المالية، وتستطيع أسكان وإطعام الوفود

المشاركة في المؤتمر، والعامل الحماسي الذي لا يقل أهمية من العاملين السابقين، من تأثر أعضاء الشعب هناك بأفكار الحبيب بورقيبة، فضلاً عن الأخير كان من سكان بلدة المنستير والسمعة الوطنية التي يمتلكها، كونه كان ضمن أعضاء وفد الولاية في السنة الماضية للمطالبة بحقوق المواطنين. للمزيد ينظر: أمنة إبراهيم أبو حجر، موسوعة المدن العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص108-109.

[lxxiii] الديوان السياسي: هو أعلى سلطة تنفيذه في الحزب وهو المسؤول عن إصدار القرارات السياسية وتنفيذها، ويتم اختيار أعضائه بالاقتراع . للمزيد ينظر: أحمد القصاب، المصدر السابق، ص543-546.

[lxxiv] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص139.

[lxxv] علي المحجوبي، المصدر السابق، ص565- 566.

([lxxvi]) الطاهر صفر (1903-1942) : مناضل تونسي، ولد في مدينة المهدية، ودرس الابتدائية فيها ثم التحق بالمدرسة الصادقية عام 1916، وبعد تخرجه واصل دراسته في معهد ليسيه كارنو وتخرج فيه عام 1922، ثم سافر إلى باريس عام 1923 ودرس في كلية القانون والتقى هناك مع الحبيب بورقيبة والبحري قيقة ومحمود الماطري، وعاد الطاهر صفر إلى تونس عام 1928، وعمل محامياً وانضم إلى هيئة تحرير جريدة الصوت التونسي عام 1930 ثم انضم إلى هيئة تحرير جريدة العمل التونسي عام 1933 واصبح عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري، وفي عام 1934 انتخب عضواً في الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد، واعتقل مع بورقيبة عام 1934 وافرج عنه عام 1936، وتوفي عام 1942 . بوذينه، المصدر السابق، ص194.

[lxxvii] المصدر نفسه، ص566.

[lxxviii] ا . و . ا . م . ت . ق . / ح . و . . تونس رقم 3 – 2 . 8 .

[lxxix] علي المحجوبي، المصدر السابق، ص569 .

[lxxx] المؤتمر الأول للحزب الدستوري الجديد، مؤتمر قصر هلال في 2 آذار 1934، نقلاً عن: يوسف مناصريه، المصدر السابق، ص170؛ فوبليوكوف وآخرون، المصدر السابق، ص273.

[lxxxi] المؤتمر الأول للحزب الدستوري الجديد في عام 1934، نقلاً عن خيرية عبد الصاحب وادي، الفكر القومي العربي في المغرب العربي نشوئه وتطوره 1830 –1962، الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص148.

[lxxxii] كان الديوان السياسي المنبثق عن مؤتمر قصر هلال يتكون من خمسة أعضاء وهم محمود الماطري والحبيب بورقيبة، الطاهر صفر أمين عام مساعد . محمد بورقيبة أمين مالية، البحري قيقة أمين مالية مساعد، للمزيد ينظر: الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص150– 151؛ المؤتمر الأول للحزب، المصدر السابق، ص49– 50 .

[lxxxiii] الأعضاء العشرون هم، محمد بزويته، محمد الجعايبي، يوسف الرويسي، الطاهر الراشدي، بشير بن فضل، الشاذلي عطاء الله، محمد الجلاصي، محمد بعيزق، الشاذلي قلاله، الهادي شاكر، محمد فلنزة، محمد الجربوعي، محمد بعيزر، المجيد بن ذياب، صالح العباسي، محمد مبنور، جلول لعوالي، بلحسن جراد، الطاهر بوتورية، صالح شعبان . مؤتمر الحزب الأول، المصدر السابق، ص50 .

[lxxxiv] نقلاً عن: يوسف مناصريه، المصدر السابق، ص171 .

[lxxxv] علال الفاسي، المصدر السابق، ص64 – 65 .

[lxxxvi] جريدة الإدارة الصادرة في 21 آذار 1934، نقلاً عن يوسف مناصريه، المصدر السابق، ص171.

[lxxxvii] المصدر نفسه.

[lxxxviii] الأعضاء الجدد هم كل ممن، أحمد توفيق المدني، الشيخ الطيب رضوان، السيد محمد بن ميلاد، نقلاً عن يوسف A.o. M .\ A . p .27 H6الهادي بن فرج، الهادي الزبيدي، للمزيد ينظر: مناصريه، المصدر السابق، ص172.

[lxxxix] علي المحجوبي، المصدر السابق، ص571.

[xc] خولة ليعرج وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة)، 1881 – 1964، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2008، ص87.

[xci] خولة ليعرج، المصدر السابق، ص89؛ خيرية عبد الصاحب، المصدر السابق، 148 .

[xcii] الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص152.

[xciii] الطاهر عبدالله، المصدر السابق، ص62 .

[xciv] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص138 –139 .

[xcv] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص23.

[xcvi] الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص85.

[xcvii] A .o . M . AiX – cnprovence , z6 HI , secrlat genert du Gouvemement tunisien , bullctin Mcnsulel , nahda du ZDecembre 1934 .

[xcviii] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص144؛ الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص152 .

[xcix] المصدر نفسه، ص153 .

[c] الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص155.

[ci] المصدر نفسه .

[cii] يوسف مناصريه، المصدر السابق، ص174.

[ciii] عاد الثعالبي إلى تونس في 8 تموز 1937 بعد نفي طويل في الشرق، وكان الاستقبال حراً من الدستوريين والشعب التونسي له، وقد أخذ الثعالبي على عاتقه توحيد الحزبين لكن من دون نجاح، بسبب تصرفات بورقيبة. عبد المجيد تراب الزمزمي، المصدر السابق، ص161.

[civ] يوسف مناصريه، المصدر السابق، ص174.

[cv] الطاهر عبدالله، المصدر السابق، ص65.